الحرية
alhurriyah.sy
وطـن الكلمـة
24 صفحة
صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الأحـــد 13 شـــعبان 1447 هـ | 01 شـــباط 2026 م | العـــدد 30

إعـادة ربط سد تشـرين مع الشـبكة الكهربائية السورية بعد عام من الانقطاع

| 14

بيـن الفـوائـد والمخاطـر..

الآلات الصناعية المستعملة تبديد للأموال وخسارة للجودة

| 10

صناعة صهر ودرفلة المعادن في حلب..

| 8

تحديات كبيرة تهدد الاستدامة والمطالب بحلول عاجلة

سوريا خارج الخريطة السياحية الشتوية..

| 9

وفرصتها بين الطبيعة والتراث الحضاري

■ محليات

| 20

هل تتحول المبادرات المنزلية بزراعة الأسطح إلى رافد للأمن الغذائي؟

■ تحقيقات

| 22

من الذهب إلى الفضة...

هـل تغير أزمـات الاقتصاد طقوس الـزواج في سوريا؟

بصراحة

منتجاتنا وفرضيات التعافي

سامي عيسى

ما يحدث في أسواقنا اليوم من انفتاح واسع، وحرية تسويق، وتنوع في السلع، وتعدد مصادرها، والأخطر تفاوت جودتها وأسعارها التي تهرب من كل ميزان، "وفردات" قبان..

دون تجاهل تراجع مستوى إنتاجيتنا المحلية مقابل كل ما ذكر، الأمر الذي يؤدي لفوضى، يخطئ من يظن أنها نتيجة لما يحصل، بل مخطط لها من أهل المنفعة وتجار الانفتاح، وأهل الكسب السريع، ولو على حساب الوطن والمواطن..!

لكن السؤال هنا أين الحكومة ومؤسساتها مما يحصل؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها، وسوف تتخذها لمعالجة ما يحصل، وتعيد الثقة بمنتجاتنا الوطنية، وتنهي عقبات الانتاج وإنهاء أخطرها أهل المنفعة ومحسوبيات الكسب السريع..

وبالتالي الإجابة لما ذكرناه يحتاج لإعادة تقييم حقيقي للواقع، ونظرة سريعة حول الواقع الفعلي للمنتج المحلي، وما يحمله من نقاط قوة، ينبغي العمل على استثمارها بصورة جيدة، وهي كثيرة جداً تستند في مكوناتها على مصادر محلية، منها ما يتعلق بالموارد الطبيعية، ومنها يتعلق بالموارد البشرية، والطاقات الداعمة وغيرها..

لكن دون تجاهل نقاط الضعف التي تحتاج لمعالجة فورية، كي لا تتمدد أكثر، وتتوسع في تأثيرها، وخاصة ما يتعلق بضعف مساهمة الصناعة التحويلية، وتدني خدمات البنية التحتية ونقص التمويل، وهجرت الخبرات والكفاءات وغير ذلك كثير ..!

ولتحقيق هذه المعالجة ينبغي استثمار ما لدينا أولاً من مقومات، وخاصة أن لدينا فرصاً مشجعة لتأمين إنتاجية جيدة مستمرة في التواجد، من خلال عملية الترابط والتكامل مع الحالة الصناعية العامة، والتي تعود في بنيتها لعقود من الزمن، تتعلق بترابط فعال بين الزراعة والصناعة، وما يوفره من مكونات تؤسس لحالة إنتاجية قوية وثابتة، تفرض ميزتها في السوق المحلية، وتصل فيها إلى أسواق خارجية واسعة..

لذا نجد من الضرورة الحتمية تحقيق التكامل بين المكون الزراعي والصناعي في ظل الظروف الحالية، وتبني خيارات استراتيجية تحدد طبيعة المرحلة القادمة وهويتها الفعلية، والاعتماد على القطاع الخاص بصورة واسعة، والتركيز على المصنوعات التصديرية، مع الأخذ بعين الاعتبار كفاية السوق المحلية من مختلف المنتجات والسلع حتى تحقق الاستقرار المطلوب..

والذي يعزز ذلك ينبغي الاهتمام بالحالة الاستثمارية العامة، وتوجيهها نحو الصناعات المستقبلية، التي تضمن النجاح المستمر لتنافسية منتجاتنا، وهذا لن يتحقق إلا بمعالجة فورية، تقوم على محددات أساسية تنطلق في خطواتها الأولى الانتقال من العملية الطارئة إلى التنمية الشاملة، وترتيب الأولويات، وتطبيق التنمية المحلية، التي تقوم على التعافي الكامل لمكونات الاقتصاد الوطني بكافة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من جوانب مرتبطة به..

والسؤال هنا هل يطول الأمر بالعمل الحكومي، لرؤية هذا التكامل في الإنتاجية الوطنية، والمؤسسة لاقتصاد قوي منفتح، قادر على البقاء والمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية..

قانون الاستثمار السوري..

فرص اقتصادية كبيرة وتحديات تحتاج إلى تطوير

الحرية – هناء غانم

في ظل التحديات الاقتصادية التي تمر بها سوريا، أصبح قانون الاستثمار السوري أحد الأدوات الرئيسة التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيز النمو الاقتصادي، ورغم ما يحمله من مزايا كبيرة، فإن تطبيقه يواجه العديد من التحديات على أرض الواقع.

الباحث الاقتصادي د.رازي مُحي الدين قدم في حديثه لـ"الحرية" تحليلاً موضوعياً للمزايا والسلبيات التي يتضمنها قانون الاستثمار السوري، وفند جملة من المقترحات التي من شأنها تحسين القانون وتحقيق أهدافه الاقتصادية على المدى الطويل.

مقترحات لتطوير قانون الاستثمار السوري

الدكتور محي الدين تقدم بمجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز فعالية قانون الاستثمار السوري وتحقيق المزيد من الشفافية والمرونة في تطبيقه، وتشمل هذه المقترحات بداية إصدار تعليمات تفصيلية من الضروري وضع جداول ومعايير واضحة تحدد كيفية تطبيق البنود والشروط بشكل فعّال، هذا سيسهم في تجنب التفسيرات المتعددة والتطبيقات غير المتسقة للبنود.

وأكد أنه يجب أن يتم توفير منصة تفاعلية تعرض جميع المشاريع التي استفادت من القانون، وتوضح تفاصيل الإعفاءات والمزايا التي حصلت عليها، ما سيساعد على بناء الثقة بين المستثمرين والدولة ويعزز من الرقابة والمساءلة.

تشكيل لجان رقابية مستقلة

ومن المهم -حسب محي الدين- تأسيس لجان رقابية أو مجلس استشاري مكون من خبراء مستقلين لضمان مستوى عالٍ من الشفافية وحوكمة القانون، هذه اللجان يمكن أن تتولى مهام الإشراف على تطبيق القانون وتقديم توصيات للتحسين المستمر.

أما المزايا التي يوفرها قانون الاستثمار السوري فهي مرتبطة بداية بالمزايا الضريبية: أي إعفاءات ضريبية طويلة الأجل: يمنح القانون إعفاءات ضريبية تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات، ما يعزز قدرة المشاريع على التوسع والنمو خلال مراحلها الأولى.

حوافز ضريبية إضافية: فالقانون خصص مزايا ضريبية إضافية للمشاريع في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتصدير.

تفضيلات للمشاريع المستدامة: حيث يقدم تفضيلات ضريبية للمشاريع التي تعتمد على الطاقة النظيفة أو تلتزم بتحقيق أهداف استدامة بيئية.

المزايا الجمركية

وأوضح الباحث محي الدين أن الإعفاءات الجمركية هي شاملة: بحيث يشمل القانون إعفاءات جمركية كاملة على الآلات والمعدات والمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنتاج.

تسهيلات للمعدات المؤقتة: يسمح القانون بإدخال المعدات الضرورية للمشروعات بشكل مؤقت دون دفع الرسوم الجمركية.

المزايا التشغيلية: وأشار إلى تخصيص الأراضي والمواقع: بحيث يضمن القانون أولوية في تخصيص الأراضي والمواقع التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية.

توفير الطاقة والوقود: يعطي الأولوية للمشاريع في الحصول على الطاقة والوقود اللازمين لتشغيلها.

النافذة الواحدة: تهدف هذه النافذة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية من خلال تبسيط عمليات التسجيل والترخيص.

ضمانات الاستثمار

حماية الاستثمارات الخاصة: يضمن القانون حماية الاستثمارات الخاصة من الاستحواذ غير العادل بأسعار السوق العادلة.

تحويل الأرباح بسهولة: يسمح للمستثمرين بتحويل أرباحهم إلى الخارج بكل سهولة ويسر.

آلية التحكيم: يوفر القانون إمكانية التحكيم المحلي والدولي لحل أي نزاع قد ينشأ بين المستثمرين والدولة.

الفئات المستفيدة من قانون الاستثمار السوري

يشمل قانون الاستثمار جميع أنواع المشاريع الاقتصادية سواء كانت صناعية، زراعية، سياحية أو تصديرية، كما يتيح للمستثمرين تسجيل المشاريع سواء كانت ضمن المناطق الاستثمارية أو خارجها، أما المشاريع القائمة حالياً، فإنها يمكن أن تستفيد من القانون إذا قامت بتحديث معداتها أو توسيع خطوط إنتاجها.

متطلبات تطبيق قانون الاستثمار

يشترط القانون عدة شروط أساسية على المستثمرين لضمان استحقاق المزايا التي يقدمها منها :

دراسة جدوى اقتصادية: يجب تقديم دراسة جدوى دقيقة تشمل جميع الجوانب المالية والفنية للمشروع.

وأشار محي الدين إلى أنه يجب تقديم خطة عمل مفصلة تمتد لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

توفير التمويل اللازم: يجب ضمان مصادر التمويل المالية التي تدعم المشروع وتضمن استمراريته.

العمالة والموارد البشرية: توفير العمالة المدربة والموارد البشرية اللازمة لتشغيل المشروع.

استدامة الطاقة: ضمان استمرارية توفير الطاقة والموارد اللازمة.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي: يجب تقديم دراسة حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع على المجتمع المحلي.

السلبيات والملاحظات حول قانون الاستثمار السوري

رغم المزايا العديدة التي يوفرها قانون الاستثمار، إلا أن تطبيقه يواجه بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة منها

نقص الوضوح في بعض البنود: تظل بعض النصوص في القانون فضفاضة، ما يؤدي إلى تفسيرات متعددة، خاصة في ما يتعلق باللجان ومدة الإعفاءات الضريبية.

عدم وجود معايير واضحة: لا توجد معايير واضحة تحدد كيفية تقييم استحقاق المشاريع للمزايا التي يقدمها القانون.

النافذة الواحدة: التطبيق الفعلي لمفهوم النافذة الواحدة لا يزال يعاني من التأخير في إصدار التراخيص.

غياب الشفافية: لا يوجد منصة متاحة للرأي العام تعرض المشاريع التي استفادت فعلياً من الإعفاءات، مما يعزز من الغموض في التطبيق.

وخلص د.محي الدين بتأكيد أن قانون الاستثمار السوري يعد خطوة مهمة نحو جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي،

سوريا في دافوس 2026..

ملف حاضر في النقاش غائب عن المبادرات

الحرية- رشا عيسى

رغم الزخم السياسي والاقتصادي الذي شهده منتدى دافوس الاقتصادي العالمي 2026، غابت سوريا عن الحضور الرسمي، غير أن هذا الغياب لم يمنع حضور اسم سوريا في أروقة المنتدى، وإن كان حضوراً صامتاً، اقتصر على النقاشات الجانبية المرتبطة بأزمات الشرق الأوسط وكلفة الصراعات طويلة الأمد على الاقتصاد العالمي.

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور سامر رحال لـ"الحرية" أن منتدى دافوس، بوصفه منصة للنخب الدولية، لا يصدر قرارات ملزمة، لكنه يشكّل مؤشراً دقيقاً لاتجاهات التفكير العالمي.

ومن هذه الزاوية، فإن موقع سوريا في دافوس 2026 يعكس موقعها الحقيقي في الحسابات الدولية الراهنة.

وردت سوريا غالباً كنموذج لدولة عالقة في منطقة رمادية بين الحرب والسلام، وأشار رحال إلى أن المتحدثين ركـزوا على أثر استمرار النزاعات غير المحسومة، ومنها الأزمة السورية، في إضعاف النمو الإقليمي، وتقويض فرص التكامل، وتغذية موجات عدم الاستقرار والهجرة، دون أن يترافق ذلك مع نقاش جدي لمسار حل سياسي أو رؤية انتقالية واضحة.

اقتصادياً، حضرت سوريا في نقاشات إعادة الإعمار وتمويل الدول الخارجة من النزاعات، حيث شدد ممثلو مؤسسات مالية وشركات استثمارية على أن أي عملية إعادة إعمار لا يمكن أن تنفصل عن الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة.

ولفت الدكتور رحال إلى أن الرسالة كانت واضحة لا أموال بلا استقرار، ولا استثمار بلا بيئة قانونية، ولا إعادة إعمار بلا وضوح سياسي.

طروحات نظرية

غير أن هذه الطروحات بقيت نظرية، وفي ملف اللاجئين عادت سوريا إلى الواجهة بوصفها أحد أكبر مصادر النزوح عالمياً، وأوضح رحال أن بعض النقاشات ربطت بين غياب الحل السياسي في سوريا وبين الضغوط الاقتصادية المتزايدة على دول الجوار وأوروبـا، محذرة من أن معالجة اللجوء كملف إنساني فقط دون معالجة جذوره السياسية والاقتصادية يفاقم كلفته على المدى الطويل، من دون أن تُطرح مقاربات جديدة لربط العودة بمسارات تنموية أو إعادة إعمار تدريجية.

وخلاصة ما كشفه دافوس 2026 -حسب الدكتور سامر رحال- أن المنتدى ليس المكان الذي تُحسم فيه الملفات السياسية المعقدة، فسوريا لم تعد ملفاً طارئاً يستدعي مبادرات استثنائية، بل تحولت إلى جزء من الضجيج الخلفي في النظام الدولي.

أولوية مستقلة

سياسياً، يعكس هذا الواقع أن الملف السوري لم يعد أولوية مستقلة في الأجندة الدولية، بل بات تابعاً لتوازنات أوسع بين القوى الكبرى والإقليمية، وبدون اختراق سياسي حقيقي، سيبقى أي حديث عن إعادة الإعمار أو الاستثمار مجرد طرح نظري.

أما اقتصادياً، فإن إعـادة إدمـاج سوريا في الاقتصاد الإقليمي والـدولـي، كما يبين دافـوس، لن تتم عبر بوابة المساعدات، بل عبر إصلاحات عميقة تعيد بناء الثقة وتربط الاستقرار السياسي بالتنمية المستدامة.

دافـوس 2026 لم يغلق الباب أمـام سوريا، لكنه لم يفتحه أيضاً، تاركاً إياه موارباً بانتظار لحظة سياسية ربما أنها لم تحن بعد.

فاتـورة الكهربـاء.. بين ضرورات الإصلاح وحدود القدرة الشرائية

الحرية- إلهام عثمان

وسط أجواء اقتصادية صعبة، جاء صدور فاتورة الكهرباء المعدلة ليضيف عبئاً جديداً على كاهل الأسر السورية، ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى جدوى هذه الخطوة وفعّاليتها في معالجة اختلالات القطاع. ليطرح السؤال نفسه، ما التداعيات المتوقعة والبدائل الممكنة، محاولين الإجابة عن التساؤلات الملحة التي تشغل الرأي العام.

يرى الخبير الاقتصادي محمد بكر ومن خلال حوار مع "الحرية"، أن معالجة اختلالات قطاع الكهرباء لا ينبغي أن تُختزل في رفع الأسعار فقط، حتى لو كان بشكل تدريجي أو على مـراحـل، مشيراً إلـى وجـود حلول جوهرية قد تكون أكثر فاعلية في تقليل الخسائر. ومن أبرز هذه الحلول –وفق رؤية بكر– تخفيض الفاقد الفني في الشبكات، ومكافحة الاسـتـهـلاك غير المُحسوب الـنـاجـم عـن الـتـعـديات عـلـى الـخـطـوط، وتعميم تركيب العدادات للمشتركين الذين لا يزالون خارج نظام المحاسبة المباشرة.

ويخلص الخبير إلـى أن يكون الإصـلاح من جيوب المشتركين فقط، ليس منهجاً صحيحاً ولا عـادلاً، لافـتـاً إلـى أن العدالة تقتضي توزيع أعباء الإصـلاح على مختلف الأطراف المعنية.

الميزانية تحت الضغط

وعند التطرق إلى الأثر الاجتماعي، يصف بكر الميزانية الأسرية بأنها مثقلة بالأصل ولا تتحمل أي نفقات إضافية، ويشدد على ضرورة الموازنة بين مستويات الدخل الثابتة ومتطلبات المعيشة، وهي معادلة يعتقد أنها ليست خافية على الجهات المعنية، وبتحليل واقعي، يوضح أن متوسط الدخل الشهري لفئة واسعة من السوريين لا يتجاوز مئة دولار، وهـو مبلغ لا يكفي –حسب قوله– لتغطية نفقات الأساسيات لأيام محدودة، فكيف الحال مع إضافة أعباء جـديـدة؟ ويتساءل بكر عن السُبل التي سيلجأ إليها المواطن تحت وطـأة هذه الضغوط، في ظل بطالة مرتفعة ورواتب متدنية وأسعار متعاظمة، ما يثير تساؤلات حول التداعيات الاجتماعية المحتملة.

خدمة ناقصة بسعر متصاعد

وعـن الإشـكـالـيـة المنطقية التي يطرحها كثيرون وهـي ما العلاقة بين رفع سعر خدمة لا تُقدَّم بشكل منتظم أو كافٍ، وبين قدرة المواطن على تحمل الكلفة؟ يجيب الخبير بأنه لا يوجد مبرر اقتصادي لهذا الربط، معتبراً أن القرار يفتقر إلى الدراسات الكافية.

ويطرح بكر احتمالين: إما أن يكون القرار خارج الإطار المحلي، أو أنه يمثل شرطاً من شروط مؤسسات تمويل دولية ضمن حزمة إصلاح تشمل رفع الدعم عن سلع وخدمات أساسية.

تضخم جامح

ويحذر الخبير من أن النتيجة المتوقعة بأنها ستكون مـزيـداً من ارتـفـاع معدلات التضخم، مع إمكانية الوصول إلى "تضخم جـامـح" يقود إلـى تآكل الـقـدرة الشرائية ويـدفـع الاقـتـصـاد نـحـو الـركـود، مـا قد يدفع الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الانسحاب.

خطوات قد تكون المنقذ

ويـحـدد الخبير ثـلاث خـطـوات عملية رئيسية، تبدأ بتفعيل برامج إعادة الإعمار عبر مشاريع إسكانية وتنموية كبرى، تجذب استثمارات كبيرة وتخلق فرص عمل واسعة، وإعـادة إحياء القطاع الـزراعـي عبر دعم المزارعين وتوفير مستلزمات الإنتاج، لتعزيز الأمـن الـغـذائـي، وإيـلاء القطاع الصناعي الأولوية اللازمة، كونه محركاً رئيسياً للنمو وقـادراً على استيعاب الخبرات وتشغيل قطاعات خدمية مترابطة.

صلب الأولويات

يترك قـرار رفع تعرفة الكهرباء أسئلة أكبر من إجاباتها، في وقت يبدو أن الهامش المعيشي للمواطن قد تضاءل إلى الحد الأدنـى، بين حجج الإصـلاح المالي وواقـع الضغوط المعيشية، تبرز الحاجة إلى رؤية متوازنة تضع الاسـتـقـرار الاجتماعي في صلب أولوياتها، وتعيد ترتيب الخيارات بما يحقق الإنعاش الاقتصادي دون كسر ظهر المواطن، في معادلة دقيقة تحتاج إلى حكمة وصبر وإرادة سياسية جامعة.

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـد 1 شـباط 2026 م

كيف يمكن لروسيا أن تصبح شريكاً اقتصادياً داعماً لتعافي الاقتصاد السوري؟

الحرية – لمى سليمان

تشهد العلاقات السورية– الروسية تطوراً ملحوظاً عمقتها الزيارات الدبلوماسية للسيد الرئيس أحمد الشرع إلى روسيا، وكنتيجة لما سبق فقد ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بنسبة كبيرة مع التركيز على السلع الأساسية كالقمح والمنتجات النفطية والأسمدة إضافة إلى توسيع الصادرات إلى روسيا.

ويمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تنحى اتجاهاً تبادلياً لا اعتمادياً كما سبق في العهد البائد.

دمج الاقتصاد السوري إقليمياً

وفي إجابة عن سؤال كيف يمكن أن تكون روسيا شريكاً اقتصادياً داعماً في مرحلة التعافي الاقتصادي في سوريا؟ يجيب الخبير الاقتصادي أنس الفيومي قائلاً: يمكن لروسيا أن تلعب دوراً داعماً في إعادة دمج الاقتصاد السوري تدريجياً في محيطه الإقليمي والدولي وذلك عبر تشجيع إقامة مشاريع مشتركة، وتسهيل التبادل التجاري، والمساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية، ما يخفف من كلفة التعافي الاقتصادي.

ويضيف الفيومي في حديثه لـ"الحرية": المسألة ليست مرتبطة بما إذا كانت روسيا قادرة على دعم نهضة الاقتصاد السوري، بل بكيفية هذا الدعم وشكله وأهدافه، فالشراكة الاقتصادية الناجحة هي تلك التي تقاس بقدرتها على تحسين حياة السوريين".

شراكة تنموية لا دعماً ظرفياً

ويؤكد الخبير الاقتصادي أن التعاون الاقتصادي بين سوريا وروسيا يمكن أن يمتلك مقومات حقيقية تتيح له الانتقال من مرحلة الدعم الظرفي إلى شراكة تنموية مستدامة، إذا ما أعيدت صياغته على أسس اقتصادية واضحة ومصالح متبادلة بعيدة عن الاعتبارات السياسية الضيقة.

فروسيا تملك خبرات كبيرة في قطاعات الطاقة و التعدين والنقل و البنى التحتية، والزراعة الثقيلة، و قادرة على أن تكون شريكاً فاعلاً في عملية إعادة تنشيط الاقتصاد السوري لا سيما في مرحلة ما بعد الاستنزاف الطويل الذي أصاب الموارد والإنتاج.

أسس نجاح الدور الروسي

و ينوّه الفيومي بأن نجاح هذا الدور مرهون بالانتقال من نموذج (الدعم المرتبط بالسلطة) إلى نموذج (الشراكة مع دولة)بكل ما تحويه كلمة الدولة من معنى، يعبر عن احترام سيادة وإرادة شعب وتطلع لمستقبل تنموي، ما يؤهل لتجاوز المرحلة السابقة من طبيعة الدعم الروسي الذي ارتبط في أذهان كثيرين باعتبارات سياسية وعسكرية إلى علاقة تقوم على أسس اقتصادية شفافة، عناوينه العريضة: الاستثمار الإنتاجي لا الريعي، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية، خلق فرص عمل حقيقية، احترام السيادة الاقتصادية السورية بعيداً عن العقود غير المتوازنة أو الاحتكارية.

هل تحقق الاستثمارات الروسية التوازن في مرحلة إعادة إعمار سوريا ؟

الحرية – منال الشرع

في ظل التحديات الجسيمة التي يواجهها الاقتصاد السوري، تأتي زيارة الرئيس أحمد الشرع إلى موسكو لتمثل بارقة أمل، وتعيد الملف الاقتصادي إلى صدارة الاهتمام الروسي فرصة استراتيجية قد تضع الاقتصاد السوري على عتبة مرحلة جديدة.

فما هي الآفاق المحتملة لهذه الزيارة؟

يؤكد الخبير الاقتصادي فاخر القربي أن هذه الزيارة تأتي في سياق نهج جديد لتعزيز التعاون القائم بين سوريا وروسيا واستكشاف فرص جديدة للاستثمار الروسي في مرحلة إعادة الإعمار. مشيراً إلى أن لجوء الاقتصادات التي تمر بأزمات إلى التحالفات الاستراتيجية يعد خطوة ضرورية. وأن هذه الشراكات الدولية قد توفر دفعة مالية وتكنولوجية حيوية لتعزيز الإنتاج المحلي وتحسين مؤشرات النمو.

فرص واعدة

من المتوقع أن يساهم توسيع قاعدة الاستثمارات الروسية في تحقيق عدة مكاسب رئيسية، حسب القربي:

أولاً– استقرار سعر الصرف: عبر ضخ العملة الأجنبية ودعم المشاريع الإنتاجية. وثانياً– تحفيز القطاعات الحيوية: كالنمو الصناعي والزراعي. أما ثالثاً– خلق فرص عمل: ما ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على المستوى المعيشي للمواطنين. إضافة إلى ذلك، يمكن لروسيا أن تلعب دوراً محورياً في دعم جهود إعادة الإعمار، ليس فقط من خلال الاستثمار المباشر، بل أيضاً عبر تسهيل تنويع العلاقات الاقتصادية السورية مع القوى الدولية الأخرى، ما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون.

تحدي التنمية المتوازنة

ومع ذلك، يطرح القربي نقطة جوهرية تتعلق بضرورة تحقيق توازن في توزيع الاستثمارات.

فبينما يميل التمويل الروسي تاريخياً للتركيز على المشاريع الاستراتيجية الكبرى كقطاعي الطاقة والنقل، من المهم أيضاً توجيه الدعم للقطاعات الصغيرة والمتوسطة. إن تحقيق هذا التوازن، عبر برامج دعم مخصصة، سيضمن نمواً اقتصادياً شاملاً ومستداماً، ويمنع اتساع الفجوة الاقتصادية بين المشاريع الضخمة والقطاعات الأخرى.

الذهب يصل إلى مستويات قياسية..

فما تأثيــر ذلك علــى الاقتصــاد الســوري؟

الحريّة – ميليا اسبر

يواصل الذهب ارتفاعه بشكل كبير حيث سجل سعر غرام الذهب من عيار 21 قيراطاً حوالي 1.785000 ليرة ، كما سجلت سعر الأونصة عالمياً مستويات قياسية وصلت إلى 5500 دولار، فما هي أسباب هذه الارتفاعات؟ وما تأثير ذلك على الاقتصاد السوري؟

مستويات قياسية

الخبير الاقتصادي الدكتور فـراس شعبو أوضـح أن ارتفاع الذهب وصل إلى مستويات قياسية حيث سجل سعر أونصة الذهب 5200 دولار، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع سعر الذهب في كل بلدان العالم منها سوريا ،كما أثر على اقتصادياتها لاسيما الاقتصاد السوري الذي هو في الأساس يعاني من عملة متذبذبة لذلك يكون الأثر مضاعفاً عليه، حيث أن العملة السورية تنخفض.

ولفت د. شعبو في تصريح لـ" الحريّة"، إلى أن هذا الأمر نتيجة طبيعية كون الشعوب تعيش حالة عدم اليقين في الاقتصاد نتيجة ظـروف سياسية منها تهديدات الولايات المتحدة الأميريكة بضرب إيـران، وكـذلك فرض ترامب ضرائب ورسـوم على دول أوربية، إذاً هناك حالة صراع عالمي، لذلك يمتنع المستثمرون عن الاستثمار في مثل هذه الظروف في السندات والأسهم أو الدولار بل يتجهون إلى شـراء الأصـول الآمنة وهي الذهب، وأيضا الفضة التي ارتفعت خلال شهرين إلى أكثر من 200% ما جعل أسعار العملات ترتفع في كل دول العالم.

الاتجاه نحو اقتناء الذهب

وأشار د. شعبو إلى أن تأثير الذهب يكون على كل دول العالم لذلك يتجه الاقتصاد العالمي نحو اقتناء الذهب،

فهناك دول عملاقة مثل الصين – الهند -وتركيا، تتجه نحو اقتناء الذهب، ما أدى إلى زيادة الطلب عليه بشكل كبير ، إضافة إلى الخوف والهلع والمخاطر التي تعيشها دول العالم ، وتالياً من الطبيعي أن ينعكس هذا الأمر عل دول العالم من بينها سوريا.

تأثيره على الاقتصاد السوري

وفي سؤال حول تأثير ارتفاع الذهب على الاقتصاد السوري، كشف شعبو أن سوريا تعاني من تضخم و قد عاش السوريون حياة تضخمية مرعبة، وهناك هشاشة ثقة في العملة المحلية لذلك من الطبيعي أن يكون الذهب بديل العملة، منوهاً بتأثير العامل السلوكي والنفسي على هذا الموضوع، وذلك بسبب أن المواطن لم يعد يثق إلا بالذهب، الأمر الذي يؤدي إلى سحب السيولة وتحويلها إلى الذهب، ويمكن أن تدخل إلى المضاربة بشكل أو بآخر، لكن في الاقتصاد السوري جزء كبير من المواطنين ليس لديهم الدخل الكافي الذي يحقق به الحياة الكريمة إلا لبعض فئات قليلة،

وأضاف عندما تسحب السيولة من السوق يمكن أن ينخفض الاستثمار فترة معينة، وفي المقابل إذا حول الناس أموالهم ذهباً هذا لن يؤثر كثيراً على قطاعات الاقتصاد في سوريا مثل صناعة – زراعـة – تجارة لأن الذهب سلعة عالمية وتغيرها وأثرها ومسبباتها عالمية وليس محلية داخلية.

قفزات الذهب.. ملاذ آمن أم عامل لتعميق الأزمة الاقتصادية

الحرية – آلاء هشام عقدة

شهدت أسعار الذهب في الأيام الأخيرة ارتفاعاً قياسياً أثار تساؤلات حـول أسبابه ودلالاتـه على الاقتصاد العالمي والمحلي. وبينما يُنظر إلـى الذهب كـملاذ آمـن في أوقات الأزمات، إلا أنه في سياق سوريا يمثل في الوقت نفسه عامل ضغط على الاقتصاد الحقيقي، في ظل ظروف محلية استثنائية.

عدم اليقين

يؤكد الدكتور عبد الـهـادي الرفاعي، عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية، أن الصعود العالمي للذهب يعود لعدة عوامل مترابطة. أبرزها حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية والتوترات الجيوسياسية، التي تدفع المستثمرين للجوء إلى الذهب لحماية ثرواتهم.

وأضـاف الرفاعي إن توقعات خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الكبرى، خصوصاً الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، تجعل الذهب أكثر جاذبية مقارنة بـالـودائـع والـسـنـدات التي تقل عوائدها، كما أن التيسير الكمي وعمليات ضخ النقود يزيد من مخاوف التضخم، ما يجعل الذهب حاجزاً تقليدياً يحمي القيمة مع مـرور الوقت. وأشـار الرفاعي أيضاً إلى أن شراء البنوك المركزية الكبرى للذهب حول العالم، خاصة الصين وروسيا والهند وتركيا، يرفع الطلب ويزيد الأسـعـار، ولا يغفل عـن دور الطلب الصناعي والمجوهرات، خاصة في الأسـواق الناشئة، حيث يعتبر الـذهـب جـزءاً من الـتـقـالـيـد ووسـيـلـة ادخار.

عوامل محلية مستفزة

في سوريا، تتفاقم العوامل العالمية بسبب ظروف استثنائية محلية منها نـدرة الـعـرض ومـشـاكـل الاسـتـيـراد وصـعـوبـة الـحـصـول على الـذهـب الخام والـمـشـغـولات بسبب العقوبات وقيود التموين تخلق فجوة بين الطلب والعرض.

ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية: الكهرباء، الوقود، والأجـور ترفع أسعار المشغولات الذهبية بشكل مباشر.

السوق السوداء والمضاربة، بعض التجار يحتكرون الكميات أو يرفعون الأسعار بشكل مضخم لتحقيق أربـاح سريعة، ما يزيد الضغط على المستهلك النهائي.

تداعيات ارتفاع الذهب

يوضح الرفاعي أن ارتفاع الذهب في سوريا ليس مجرد مؤشر مالي، بل ينعكس على حياة المواطنين والاقتصاد بشكل مباشر فالطبقات الفقيرة والمتوسطة أصبح شراء الذهب للمناسبات التقليدية عبئاً كبيراً عليها، ما يوسع الفجوة الاجتماعية ويغير العادات.

استنزاف المدخرات يضطر المواطنون لبيع مـدخـراتـهـم مـن الـذهـب لتغطية حاجاتهم الأساسية مثل السكن أو العلاج.

تشويه هيكل الادخار والاستثمار، توجيه المدخرات بالكامل نحو الذهب بـدلاً من الاستثمار في قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة يعوق النمو وإعادة الإعمار.

تفشي المضاربة، رأس المال يتحول من النشاط الاقتصادي المنتج إلـى المضاربة على الذهب، ما يحد من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ارتفاع الذهب والتجارة الخارجية

يشير الرفاعي إلـى أن ارتـفـاع الذهب يؤثر أيضاً على التجارة الخارجية – زيادة تكلفة الـمـواد الأولـيـة المستخدمة في الصناعات القائمة على الذهب يضعف القدرة التنافسية للصادرات. – محاولات شراء الذهب لتلبية الطلب المحلي تستهلك جزءاً من النقد الأجنبي الشحيح المخصص أساساً لاستيراد السلع الأساسية كالوقود والغذاء والدواء.

الذهب يتحول أحياناً إلـى وسيلة غير رسمية لتحويل الأموال أو تجارة المقايضة، مـا يـزيـد مـن تعقيد الـوضـع الاقـتـصـادي ويضعف الرقابة على ميزان المدفوعات.

الذهب بين الاستثمار والأزمة

يلخص الرفاعي موقف الـذهـب بأنه ظاهرة مزدوجة فهو يوفر حماية فردية للثروة في الأوقات الصعبة، لكنه في الوقت نفسه يضغط على الاقتصاد الحقيقي ويعوق أي فرص للنمو، خصوصاً في سوريا.

العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـد 1 شـباط 2026 م

استراتيجية «المركزي».. استقطاب الكفاءات المصرفية الشابة كرافعة للتحول النقدي الرقمي

الحرية – لوريس عمران

يخطو مصرف سوريا المركزي خطوة استراتيجية متقدمة في مسار الإصلاح المؤسسي، تتجاوز في أبعادها مجرد التوظيف التقليدي لتصل إلى مفهوم "الاستثمار في العقول" كأداة لإدارة التحولات الاقتصادية الكبرى.

وقد جاءت التصريحات الأخيرة لحاكم مصرف سوريا المركزي، الدكتور عبد القادر الحصرية، لتضع النقاط على الحروف فيما يخص ملامح الاستراتيجية القادمة للأعوام 2026– 2030، والتي ترتكز في جوهرها على تمكين الشباب المتميز من قيادة مفاصل العمل المصرفي والمالي.

توطين المعرفة وتحديث الهياكل النقدية

وفي هذا السياق أكد الدكتور حسام عيسى خليلو أن توجه المصرف المركزي نحو استقطاب الخريجين الأوائل من كليات الاقتصاد والحقوق والمعلوماتية يمثل استجابة حتمية لمتطلبات العصر الرقمي.

مضيفاً في تصريح لـ"الحرية": إن دمج هذه التخصصات الثلاثة في بوتقة واحدة يهدف إلى خلق بيئة عمل متكاملة تجمع بين التحليل الاقتصادي الرصين، والغطاء القانوني المحكم، والتمكين التقني المتطور.

ولفت الدكتور خليلو إلى أن الاقتصاد العالمي اليوم لم يعد يعتمد على الوفرة المالية فحسب، بل على سرعة معالجة البيانات ودقة استشراف الأزمات قبل وقوعها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه دون دماء جديدة قادرة على تطويع التكنولوجيا لخدمة السياسة النقدية.

حديث ومواكب للتحولات

وفي معرض تحليله لرؤية الحاكم، أوضح الدكتور خليلو أن هذا التوجه يأتي إيماناً مطلقاً بدور الشباب المتفوق في بناء قطاع مالي ومصرفي حديث، مبيناً أن الهدف الجوهري ليس مجرد ملء شواغر إدارية، بل بناء منظومة قادرة على مواكبة التطورات التقنية العالمية وتعزيز الاستقرار المالي.

وأشار الدكتور خليلو إلى أن الكفاءات الوطنية المتميزة، وخاصة من أوائل الخريجين، تمتلك الحافز المعرفي والقدرة على الابتكار، ما يسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة عبر إيجاد حلول غير تقليدية للتحديات الاقتصادية الراهنة، إضافة إلى بناء جسور من الثقة بين المؤسسة النقدية والمجتمع الاقتصادي.

الريادة في رسم السياسات والرقابة المصرفية

وبين الدكتور خليلو أن رؤية المصرف المركزي المستقبلية تجعل من الاستثمار في العقول الشابة ركيزة أساسية لا تقبل التأجيل، مبيناً أن هذا الالتزام بتوفير بيئة عمل محفزة يتيح للكوادر الواعدة الإسهام الفعال في رسم السياسات النقدية والرقابية، وصناعة مستقبل أكثر كفاءة وابتكاراً، مؤكداً أن إشراك خريجي الحقوق، على سبيل المثال، يضمن تحديث التشريعات المصرفية لتلائم الابتكارات المالية، بينما يضمن خريجو المعلوماتية تأمين البنية التحتية ضد الهجمات السيبرانية وضمان سلاسة الدفع الإلكتروني.

الخلاصة والرؤية الاستشرافية

وفي ختام حديثه لفت الخبير الاقتصادي إلى أن نجاح هذه الاستراتيجية الطموحة مرهون بقدرة المؤسسة على استيعاب هذه الطاقات وتحويلها إلى قوة فاعلة على أرض الواقع، مشيراً إلى أن مصرف سوريا المركزي، من خلال هذا البرنامج، يؤسس لمرحلة جديدة من المهنية المؤسسية التي تجعل من التميز العلمي المعيار الوحيد للارتقاء الوظيفي.

إن هذه الخطوة، كما بين الدكتور خليلو، هي الضمانة الأكيدة لتحقيق سيادة نقدية قائمة على المعرفة والابتكار، بما يضمن استقرار الليرة السورية وتعزيز الإنتاجية الوطنية في المدى المنظور.

الدخول بمرحلة التعافي يفسح المجال أمام الحراك الاقتصادي

الحرية – سامي عيسى

جهود كثيرة تبذلها الحكومة السورية والجهات التابعة لها، إلى جانب القطاع الخاص لإحداث نقلة نوعية في الحالة الاقتصادية العامة، التي شهدت تدهوراً كبيراً خلال الأعوام الماضية، حيث خسرت فيها الخزينة العامة موارد كثيرة ومتنوعة قدرت بمئات مليارات الدولارات، حرم منها المواطن، قبل الدولة.

واليوم الحكومة تحاول إعادة توجيه البوصلة من جديدة نحو بناء الحالة الاقتصادية للتماشى مع التوجه الجديد، وترجمة هذا التوجه لبناء حالة اقتصادية واجتماعية مكونها الأساسي "إعادة الاعمار" التي تؤسس لحالة استرخاء يستفيد منها الجميع دون استثناء.

وبالتالي الدخول وفق رأي الخبير الاقتصادي الدكتور "فادي عياش" في مرحلة التعافي والبدء بمشوار إعادة الاعمار، وبناء ما تهدم خلال السنوات الماضية، ووضع الخطوات المطلوبة لرسم خارطة تعافي الحياة الاقتصادية التي تستند على تحقيق رفاهية المجتمع، وتحسين مستويات معيشة الأسر السورية، والتي اعتبرت الكثير من الفعاليات الاقتصادية أن نقطة البداية كانت من رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية وغيرها.

وأضاف "عياش" إن أحد أهم معوقات وتحديات التعافي الاقتصادي في سوريا كان يتمحور حول قانون قيصر والعقوبات الاقتصادية، والخلاص من ذلك فتح الباب أمام انفراجات كبيرة على الواقع الاقتصادي، منها ما يتعلق بأعمال التنمية وأخرى تتعلق بعمليات إعادة الاعمار .

تحسين بيئة الاستثمار

وأوضح "عياش" أن المشاركة في عملية الاستثمار المحلي والخارجي ستكون أكثر اطمئناناً وقدرة على التنفيذ، ما يحسن البيئة الاستثمارية من دون القلق من العواقب المحتملة لأي عقوبات جديدة، ومع توفر حرية تحويل الرساميل وعودة سوريا إلى النظام المالي العالمي، فإن الأمل يتجدد في إمكانية تمويل إعادة الإعمار عبر تدفق الاستثمارات، ما يقلل الاعتماد على الاقتراض والمنح والمساعدات، الأمر الذي يسمح بتقليل تكاليف لإعادة الإعمار، وخاصة الاجتماعي منها.

معالجة البطالة المتفاقمة

وبالتالي فإن تدفق الاستثمارات من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في فرص العمل، ما يساعد فعلياً في تخفيض كلفة العمل ويساهم في معالجة البطالة المتفاقمة، وتحسين مستويات الدخل لدى الأسر السورية وتوفير مستوى معيشة لائق.

وخاصة أن الاجراءات الجديدة وحالة الانفتاح الواسعة سمحت بتوسيع آفاق جديدة لتدفق الاستثمارات خلال العام الحالي وحتى قادمات الأيام، ومساهمتها بصورة مباشرة لتحريك عجلة الإنتاج ومعالجة الركود المزمن في الاقتصاد الوطني وزيادة العرض السلعي المحلي وزيادة التصدير، ما يلعب دوراً مهماً في تعزيز استقرار سعر الصرف وتحسين القوة الشرائية، وتعزيز قدرة الليرة على الثبات في وجه المتغيرات.

مؤشرات حاسمة

وبكل تأكيد هذه العوامل في رأي "عياش" تشكل مؤشرات حاسمة لتحقيق التنمية وتحسين مستوى الخدمات في المجتمع، والأهم النظر بتفاؤل كبير إلى المستقبل، وخاصة بعد تذليل العقبات التي تعيق تدفق الاستثمارات، إلى جانب تعديل البيئة التشريعية وتطوير السياسات النقدية التي تسمح بحرية العمل وتحمي رؤوس الأموال المشاركة في إعادة الاعمار الواسعة والتي تشمل كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

الطاقة والتقاص الصناعي..

تحديـات وفـرص للنمـو الاقتصـادي في سـوريا

الحرية- نهلة أبو تك

بعد أكثر من عام على استعادة موارد الطاقة وعودة مساحات واسعة من الجغرافيا الاقتصادية إلى كنف الدولة، يتطلع القطاع الصناعي إلى الاستفادة من هذه الإمكانات لتعزيز الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

ومـع تحسن سـاعـات التزويد بالطاقة فـي بعض المناطق، لا تزال التحديات قائمة، خصوصًا فيما يتعلق بتكاليف التشغيل وقدرة الصناعي على الصمود أمام المنافسة واستمرار الإنتاج.

في هذا السياق، يشير المهندس والخبير الاستشاري مازن شنار إلى أن الاقتصاد السوري يمتلك الإمكانات، لكنه يحتاج إلى إدارة واستثمار هذه الموارد بطريقة استراتيجية

الاقتصاد السوري لا يعاني نقص موارد... بل غياب قرار إنتاجي

المشكلة الأساسية ليست في الإمكانات، بل في إدارة الموارد وتوجيهها ضمن سياسات حقيقية. لدينا طاقة، زراعة، صناعة وخبرات بشرية، لكن بلا خطة موحدة يبقى الإنتاج ضعيفاً والبطالة مرتفعة.

الصناعة والزراعة تحديات التكلفة مقابل الإمكانات

القطاع الصناعي يواجه تكاليف تشغيل مرتفعة، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة، فيما يعاني القطاع الزراعي من ضعف الدعم وغياب سلاسل تسويق فعالة، ما يحوّل الإنتاج أحياناً إلى عبء بدل أن يكون فرصة. وفي الوقت الذي تُفتح فيه الأسواق أمام المستوردات، يجد المنتج المحلي نفسه في منافسة غير متكافئة، ما يستدعي سياسات تشجع الصناعة والزراعة على النمو وتزيد من حصتها في الأسواق المحلية والدولية.

التحسن التقني والطاقة البديلة

شهدت بعض مفاصل الاقتصاد تحسناً تقنياً، وخاصة في قطاع الكهرباء والنقل، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس بشكل مباشر على تكلفة الإنـتـاج أو الـقـدرة الشرائية للمواطن. ويعتبر نظام التقاص للطاقة البديلة أداة مهمة يمكن أن تدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسمح للمشتركين بإنتاج الطاقة الشمسية وبيع الفائض للدولة، مما يقلل من الكلفة التشغيلية ويحفز الإنتاج المحلي، لكنه يحتاج إلى تطبيق فعّال لتعظيم أثره الاقتصادي والاجتماعي.

الاستيراد والتصدير قاعدة الاستقرار الاقتصادي

لا يمكن لأي اقتصاد أن يستقر دون قاعدة تصدير قوية. إلا أن الصادرات السورية لا تزال أقل بكثير من المستوردات، ما يؤدي لاستنزاف مستمر للقطع الأجنبي وضغط على سعر الصرف، ويحد من القدرة الشرائية للمواطن.

والسؤال الرئيسي هنا: ماذا ننتج وماذا نصدر؟

الكهرباء وتكاليف الصناعة

يعد قطاع الكهرباء حجر الزاوية في دعم الصناعة، إلا أن السياسات التسعيرية الأخيرة، وعدم تفعيل الحوافز للطاقة المتجددة ونظام التقاص للطاقة البديلة، جعلت الكهرباء عبئاً إضافياً على الصناعي والمستهلك، بدل أن تكون رافعة للإنتاج وتخفيض الكلفة.

وبحسب رأي المهندس والخبير الاستشاري مازن شنار إدارة الموارد الحالية ليست فقط ضعيفة.. بل تقود البلاد نحو دورة من الركود والفقر المزمن.

كل الإجراءات المؤقتة التي تراكمت بعد التحرير لم تترك للمواطن سوى المزيد من الأعباء. لا يمكن الحديث عن تعافٍ اقتصادي طالما بقيت الصناعة والزراعة تعملان تحت ضغط الكلفة بدل أن تكونا في موقع الدعم.

ويرى شنار أن التوسع في الاستيراد دون حماية ذكية للمنتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع البطالة، كساد الإنتاج، وتراجع القوة الشرائية ؛حين تنافس السلعة المستوردة المنتج المحلي دون تكافؤ، فإن النتيجة ليست انخفاض الأسـعـار، بـل فـقـدان فـرص العمل واسـتـنـزاف القطع الأجنبي. الاقتصاد لا ينهض بالقرارات المؤقتة، بل بالقدرة على الإنتاج وتوفير فرص العمل.

ويؤكد شنار أن التصدير هو المؤشر الأكثر صدقاً على صحة الاقتصاد سعر الصرف لا يستقر بالقرارات الإدارية، بل بتدفق العملة الصعبة الناتجة عن الإنتاج والتصدير. كل حديث عن استقرار نقدي أو تحسن معيشي دون نمو الصادرات يبقى شعارات لا واقعاً.

وحول الكهرباء، يحذّر شنار من أن تحميل الصناعي والمواطن كلفة إعادة تأهيل الشبكة عبر تسعير مرتفع للطاقة يحد من التوسع الإنتاجي فالكهرباء يجب أن تكون رافعة للاقتصاد، لا عبئاً إضافياً، أي سياسة طاقة لا تخدم الإنتاج ستنعكس مباشرة على الأسعار والبطالة، وستضع المواطن في مواجهة مع واقع معيشي أصعب. نظام التقاص للطاقة البديلة كان من المفترض أن يخفف هذه الأعباء ويحفز الإنتاج المحلي، لكن التراجع في تطبيقه قلّص دوره الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير.

ويختم بالتأكيد على البعد الاجتماعي للأزمة فالاقتصاد لا يُقاس بالأرقام فقط، بل بقدرة المواطن على العيش بكرامة. دون ذلك، يبقى التعافي شعاراً لا واقعاً.

بمشاركة 120 سيدة أعمال..

انطلاق معرض «صنع بحب» بنسخته الثانية بحلب

الحرية- أنطوان بصمه جي

انطلقت فعاليات سوق "صنع بحب" بنسخته الثانية في فندق شهباء حلب، بمشاركة 120 سيدة أعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة حيث يعرضن ضمن أجنحة السوق منتجاتهن اليدوية والحرفية.

وشملت المعروضات تشكيلة من المشغولات اليدوية الفنية، والمأكولات الشرقية والغربية الشهية، بالإضافة إلى الإكسسوارات الأنيقة، ومستحضرات التجميل والعطور الفاخرة، والألبسة الجاهزة، والألعاب، والكتب، فضلاً عن منتجات التجميل والعناية بالبشرة المصنوعة من مواد طبيعية نقية.

وأكدت عضو المكتب التنفيذي في محافظة حلب إيمان هاشم خلال تصريح لـ "الحرية" أن المعرض يمثل ملتقى اجتماعياً واقتصادياً موجهاً لدعم السيدات وأصحاب المشاريع الصغيرة، مع تركيز خاص على النساء والشباب، لتمكينهم من خلال مشاريع تشكل مصدر رزق مستداماً، ليصبحوا رواد أعمال قادرين على الإبـداع والمنافسة والإسـهـام في نهضة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

بـدورهـا، قالت منسقة المعرض هـوري أوسيب كوشكريان إن معرض صنع بحب بنسخته الثانية يمثل جزءاً من سلسلة متواصلة، ليكون منصة دائمة تبرز إبداع حلب وريادتها في مجال الحرف والصناعات اليدوية، والمنتجات التي تـروي قصص المبدعين والمبدعات ودورهم الفعال في تنشيط السوق المحلية.

ويستمر المعرض باستقبال زواره لمدة ثلاثة أيام متتالية من الساعة 1 ظهراً حتى الساعة 9 مساءً.

تصوير- صهيب عمراية

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـــد 1 شـــباط 2026 م

بين الأســباب والحلـول..

الأســعار ترتفع بشكل مستمر رغم ثبات سعر الصرف

الحرية – ميليا اسبر

ترتفع الأسعار يومياً في أسواق دمشق رغم استقرار سعر الصرف لما يقارب الشهر، ما سبب في ضعف القدرة الشرائية للمواطن، وزيادة التضخم، وتالياً حدوث فجوة كبيرة بين الأسعار والدخول.

أسباب الارتفاع

الباحث بالشأن الاقتصادي إيهاب اسمندر أوضح أن ارتفاع الأسعار رغم ثبات الدولار الرسمي (أو شبه الثبات)، يعود لعدة أسباب مترابطة منها فقدان الثقة بالليرة السورية حتى لو ظل سعر الدولار الرسمي ثابتاً، فإن الثقة بالعملة المحلية منخفضة جداً بسبب التضخم المزمن، ما يدفع الناس والتجار للاحتفاظ بالقيمة بالدولار أو السلع، كذلك سوق الصرف الموازي (الاقتصاد يعمل بشكل كبير عبر سعر الصرف الموازي للدولار، وهو أكثر تقلباً وارتفاعاً من السعر الرسمي، فتكاليف الاستيراد والعمليات تُحسب غالباً بناءً على هذا السعر).

لافتاً في تصريح لـ"الحرية" إلى انهيار الإنتاج المحلي (الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والصناعة والزراعة بسبب الحرب ما أدى إلى ندرة حادة في السلع المحلية، ما يرفع أسعارها)، وأيضاً ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد (تكاليف الطاقة /مولدات، وقود/، والنقل، والمواد الخام المستوردة /يتم دفعها بالدولار بالسعر الموازي/ كلها مرتفعة جداً وتُنقل إلى المستهلك).

احتكار واختلال السوق

وأشار اسمندر إلى وجود الاحتكار واختلالات السوق (سيطرت شبكات محددة على سلاسل التوريد لبعض المواد الأساسية ما يسمح بالتحكم في الأسعار)، ناهيك بأن وضع العقوبات الدولية ما زال غير واضح بشكل كامل، ويجعل الكثير من الشركات لا تتعامل مع سوريا، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف حركة التجارة والتحويلات المالية وزادت من تكاليف الاستيراد والمخاطرة، مضيفاً: كذلك موضوع الطباعة النقدية (إعـلان الحكومة عـن طباعة النقود الجديدة)، مع عدم وجود برامج واضحة للإصلاح الاقتصادي، وسياسات اقتصادية ومالية ونقدية معلنة وموثوقة، قد يقلل الثقة بالليرة السورية ويدفع نحو المزيد من انخفاض قيمتها وبالتالي ارتفاع الأسعار.

سد الفجوة

أما بالنسبة لسد الفجوة بين الأسعار والرواتب والإجراءات اللازمة، لذلك أكد اسمندر أنها معضلة صعبة وحلها يحتاج لسياسات شاملة وليس إجراء محدداً، أهم هذه الاقتراحات التي يمكن طرحها على المدى القصير تكون من خلال وضع برنامج استهدافي لدعم الفئات الهشة (تحويلات نقدية مشروطة)، كذلك مراقبة الأسعار بشكل فعّال لمحاربة الاحتكار والاستغلال لاسيما على السلع الأساسية مع تفعيل آليات رقابية صارمة، إضافة إلى رفع الرواتب والأجور يرافقه برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

المعالجة الجذرية

على المدى المتوسط والطويل (المعالجة الجذرية) تكون حسب اسمندر من خلال إعادة الإعمار والاستثمار في الإنتاج (إعطاء أولوية قصوى لإعادة قطاعي الزراعة والصناعة المحليين) وتوفير الطاقة بأسعار مناسبة لمختلف الفعاليات الإنتاجية.

مؤكداً ضرورة إصلاح النظام النقدي والمالي (معالجة فجوة سعر الصرف تدريجياً، ووقف التمويل النقدي للعجز، وجذب التحويلات النقدية من الخارج عبر قنوات رسمية)، مشدداً على ضرورة تحسين بيئة الأعمال (تشجيع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومحاربة الفساد الإداري والروتين المعقد الـذي يزيد تكاليف العمل)، منوهاً بالبحث عن استقرار شامل ودائـم في سوريا، لأنه شرط أساسي لأي انتعاش اقتصادي مع ضـرورة وضع برامج تدريب وتأهيل الكوادر البشرية السورية لرفع إنتاجيتها وبالتالي قدرتها على كسب دخول أعلى.

صناعة صهر ودرفلة المعادن في حلب..

تحديات كبيرة تهدد الاستدامة والمطالب بحلول عاجلة

الحرية – جهاد اصطيف

تواجه صناعة صهر ودرفلة المعادن في حلب تحديات جسيمة، قد تؤدي إلى تراجع حاد في الإنتاج الوطني، إذا لم تتخذ الجهات المعنية إجـراءات عاجلة لدعم هذه الصناعة الحيوية، ويرى الصناعيون أن هذه الأزمة تتطلب تـدخـلاً سريعاً لضمان استمرارية المعامل المحلية وتخفيف الضغوط التي تواجهها.

طـالـب الصناعيون فـي هـذا القطاع بعدة إجراءات حاسمة لدعم صناعة الصهر والدرفلة في حلب، على رأسها خفض أسعار الكهرباء لمساواة معامل الصهر مع باقي المعامل في تسعيرتها، ما يسهم في تقليص الأعباء المالية الثقيلة على أصحاب المعامل. كما طالبوا بـخفض أسعار الفيول، الذي يعد من العوامل الأساسية التي قد تحسن القدرة التنافسية لهذه المعامل، وتساعد على استئناف إنتاجها بعد تراجع كبير بسبب ارتفاع التكاليف.

إضافة إلى ذلك، أكد الصناعيون ضرورة مكافحة الإغراق بحماية الصناعات المحلية مـن تـدفـق المنتجات الأجنبية، وخاصة مـادة "بيليت الـحـديـد"، التي تسهم في زيادة المنافسة غير العادلة، وطالبوا أيضاً بتفعيل إجراءات صارمة لمنع تصدير الخردة المعدنية، التي تشكل ثروة وطنية مهمة، لضمان استخدامها في المعامل المحلية بدلاً من تصديرها.

تعيش معامل صهر ودرفلة المعادن فـي حلب حالة مـن التدهور الاقتصادي بسبب عدة عوامل رئيسية أبرزها الإغـراق بالمنتجات الأجنبية، ما يزيد من صعوبة المنافسة، فمنتجات مثل "بيليت الحديد" المستوردة تتدفق إلـى السـوق المحلي بأسعار مدعومة، ما يؤدي إلى ضعف القدرة على التنافس من جانب المنتجات المحلية.

من جانب آخر، يعاني أصحاب المعامل مـن ارتـفـاع غير مبرر فـي أسـعـار الطاقة، وخاصة الكهرباء ومواد الوقود مثل الفيول، هذا الارتفاع يزيد من التكاليف التشغيلية بشكل كبير ويـهـدد بوقف العديد من المعامل عن الإنتاج، ما يعرض هذا القطاع الحيوي لخطر التوقف التام.

رئيس غرفة صناعة حلب، عماد طه القاسم أكـد فـي تصريح لـ "الـحـريـة" أن الـغـرفـة تـواصـل التنسيق مـع الجهات المـعـنـيـة لإيـجـاد حـلـول عـاجـلـة لهذه التحديات، وأوضح أن هذه الإجراءات لا تهدف فقط إلى حماية الصناعات المحلية، بل أيضاً إلى خلق بيئة استثمارية جاذبة تحفز على التوسع الصناعي وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المدينة.

سوريا خارج الخريطة السياحية الشتوية.. وفرصتها بين الطبيعة والتراث الحضاري

الحرية – نهلة أبو تك

بينما تتحول السياحة الشتوية في العديد من دول العالم إلى صناعة قائمة بذاتها، لا يزال الشتاء في الساحل السوري يمرّ كفترة هدوء اقتصادي، رغم ما تمتلكه المنطقة من مقومات طبيعية وحضارية قادرة على إحداث فرق حقيقي في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط المجتمعات المحلية.

وتكمن المفارقة في أن التحدي لا يرتبط بندرة الموارد، بقدر ما يرتبط بغياب رؤية تنظيمية تعزز مفهوم السياحة بوصفها قطاعاً اقتصادياً يعمل على مدار العام، لا نشاطاً موسمياً يُدار بمنطق الانتظار.

واقع سياحي موسمي

يتركّز النشاط السياحي في الساحل السوري بشكل رئيسي خلال أشهر الصيف، في حين يبقى الموسم الشتوي محدود الحضور من حيث البرامج والفعاليات والمشاريع المخصصة له. وتعمل العديد من المنشآت السياحية خلال الشتاء بطاقة تشغيلية منخفضة، بانتظار عودة الزخم الصيفي، ما يحدّ من الاستفادة الاقتصادية الكاملة من الاستثمارات القائمة، ويؤثر سلباً على فرص التشغيل والاستمرارية. هذا الواقع يفتح المجال أمام مقاربات تطويرية تنظر إلى الشتاء بوصفه فرصة قابلة للتنشيط ضمن خطط تدريجية، لا فترة ركود حتمية.

رؤية اقتصادية

في هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور حيدر يونس أن «السياحة ليست صيفًا فقط، بل قطاع اقتصادي قادر على العمل طوال العام إذا ما توفرت له الإدارة والتخطيط المناسبان». ويوضح يونس أن حصر النشاط السياحي في موسم واحد يحدّ من كفاءة الاستثمارات السياحية، ويقلّص فرص التشغيل المستدام، مشيراً إلى أن تنويع المواسم، ولا سيما تفعيل السياحة الشتوية، يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر للقطاع، ويدعم المجتمعات المحلية المرتبطة به.

الجبال والثلوج... مقومات طبيعية تحتاج إلى تنظيم

يشير الخبير الاقتصادي إلى أن الجبال القريبة من الساحل السوري، والمناطق التي تتوشح بالثلوج شتاءً، تشكّل عنصر جذب طبيعياً ومهماً، لا يتطلب حلولاً معقدة بقدر ما يحتاج إلى تنظيم واستثمار مدروسين.

ويوضح في تصريح لـ"الحرية" أن هذه المناطق قادرة على احتضان أنماط متعددة من السياحة الشتوية، مثل سياحة الطبيعة والاستجمام والأنشطة الجبلية والفعاليات الموسمية، في حال إدراجها ضمن برامج واضحة مدعومة ببنية خدمية مناسبة.

الإرث الحضاري... رافد سياحي داعم

إلى جانب الطبيعة، تمتلك سوريا إرثاً حضارياً غنياً يمكن أن يشكّل رافداً أساسياً لتنشيط السياحة الشتوية.

من أزقة دمشق القديمة، إلى صيدنايا وكنائسها وأديرتها، مروراً بمعالم حماة وحمص، تتوافر مواقع قادرة على تقديم تجربة سياحية شتوية تجمع بين البعد الثقافي والديني والطبيعي. ويرى الدكتور حيدر يونس أن دمج هذه المواقع ضمن برامج سياحية شتوية منظّمة يعزز القيمة الاقتصادية للقطاع، ويمنح الزائر تجربة متكاملة، أسوة بتجارب دول اعتمدت التراث الثقافي كعنصر أساسي في تنويع مواسمها السياحية.

خسائر موسمية غير مباشرة

يشير يونس إلى أن استمرار الاعتماد على موسم سياحي واحد يترتب عليه جملة من النتائج، أبرزها: انخفاض معدلات تشغيل المنشآت السياحية خلال الشتاء، وتراجع فرص العمل الموسمية والدائمة، ومحدودية الدخل لدى المجتمعات المحلية، وانخفاض الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية.

وهي نتائج تؤكد الحاجة إلى معالجة هذا الواقع ضمن مقاربة تطويرية متدرجة، تراعي خصوصية المرحلة وإمكاناتها.

نموذج تشاركي لتعزيز السياحة الشتوية

ويرى الخبير الاقتصادي أن تنشيط السياحة الشتوية لا ينبغي أن يقتصر على الشركات القابضة الكبرى، بل يمكن أن يقوم على نموذج تشاركي يدمج الجهات الحكومية المعنية، ولا سيما السياحة والنقل والمستثمرين، المبادرات الفردية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المجتمعات المحلية. مؤكداً أن هذا النموذج يسهم في توسيع قاعدة الاستفادة الاقتصادية، وتحقيق تكامل بين الاستثمار والتشغيل والخدمات، بما ينعكس إيجاباً على التنمية المحلية.

خطوات للتنفيذ

ويختم الدكتور حيدر يونس بالتأكيد على أهمية إدراج السياحة الشتوية ضمن الخطط السياحية الرسمية، و دعم المبادرات المحلية والفعاليات الموسمية عبر تسهيلات استثمارية تدريجية، وتعزيز التنسيق بين السياحة والنقل وسائر المؤسسات الحكومية مع القطاع الخاص، بما يسهم في تحويل الموسم الشتوي إلى فرصة اقتصادية داعمة، ضمن رؤية متوازنة وقابلة للتطبيق.

الشتاء... فرصة وطنية مؤجلة

السياحة الشتوية في الساحل السوري ليست رفاهية، بل فرصة وطنية يمكن البناء عليها لتعزيز النشاط الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وكل شتاء يمرّ دون خطة واضحة هو فرصة مؤجلة، يمكن استعادتها بالإدارة والتنظيم والاستثمار المدروس.

جامعة الفرات تدخل رسمياً منظومة التمويل البحثي والمنافسات التابعة للاتحاد الأوروبي

الحرية – عثمان الخلف

حققت جامعة الفرات إنجازاً علمياً مهماً بتسجيلها رسمياً في بوابة التمويل والفرص البحثية التابعة للاتحاد الأوروبي (EU Funding & Tenders Portal)، وذلك بعد استكمال جميع المتطلبات الإدارية والفنية، والتحقق من البيانات القانونية الخاصة بالجامعة.

وأشار رئيس جامعة الفرات الأستاذ الدكتور منير عاروض في تصريح لـ" الحرية " إلى أن جامعة الفرات حصلت بموجب ذلك على رمز تعريف فريد (Participant Identification Code – PIC: 866891426)، لتصبح بذلك مؤسسة أكاديمية مسجلة كمُشارك رسمي في النظام المركزي للاتحاد الأوروبي، وهو ما يُعد خطوة أساسية وإلزامية تسبق أي تعاون أو تمويل مع مؤسسات وبرامج الاتحاد الأوروبي.

وأضاف: " هذا التسجيل يُتيح للجامعة للمشاركة بشكل رسمي وفعّال في التقديم على المنح التنافسية ضمن برامج الاتحاد الأوروبي الرائدة في مجالات البحث العلمي والابتكار، والتعليم، والتدريب، كما يُتيح لها إمكانية قيادة أو الانضمام إلى اتحادات بحثية دولية تضم نخبة من الجامعات والمراكز البحثية المرموقة في أوروبا والعالم، والمنافسة على المشاريع التي تطرحها مؤسسات الاتحاد الأوروبي. "

وبيّن عاروض أنه بهذا الإنجاز، تدخل جامعة الفرات نادي المؤسسات الأكاديمية العالمية المؤهلة للتنافس على مصادر التمويل الأوروبي، الأمر الذي يُعزز مكانتها الدولية، ويفتح آفاقاً واسعة أمام الباحثين والأكاديميين فيها للحصول على الدعم المالي والفني للمشاريع البحثية الرائدة، وبناء شراكات استراتيجية تسهم في تعزيز التبادل المعرفي والتطوير الأكاديمي.

لافتاً إلى أن الجامعة تعمل حالياً على تنظيم ورش عمل تعريفية للكوادر الأكاديمية، تهدف إلى شرح آلية عمل المنصة، واستعراض فرص التمويل المتاحة، وبناء شبكات تواصل مع الجامعات الأوروبية، بما يعزز فرص تشكيل التحالفات البحثية، ويدعم الباحثين في إعداد مقترحات بحثية عالية الجودة والتقدم للمنافسة في الفترة القريبة المقبلة.

العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـــد 1 شـــباط 2026 م

بين الفوائد والمخاطر..

الآلات الصناعيـة المسـتعملة تبديـد للأمـوال وخسـارة للجـودة

الحرية – مركزان الخليل

ثمة أسئلة كثيرة حول موضوع استخدام الآلات المستعملة في الإنتاج الصناعي، والسماح بإدخالها، وتسهيل دخولها للأراضي السورية، والفوائد التي يجنيها القطاع الصناعي من استخدامها، وهل هناك عائدية اقتصادية للاقتصاد الوطني، من خلال المساهمة في زيادة الناتج الإجمالي، أم العكس هو الصحيح باتجاه النتائج السلبية..؟ وهل يعتبر استيراد الآلات المستعملة باباً للتهرب الضريبي، وإدخال آلات مستعملة، معظمها أشبه بالخردة..؟!

الخبير الاقتصادي محمد الحلاق يوضح لـ"الحرية" مجموعة من النقاط المتعلقة بالموضوع المطروح، حيث أكد على ضرورة التفريق بين الآلات المتهالكة والمستعملة، فهناك الكثير من الصناعيين عندما يمارسون نشاطاً صناعياً، وتبين بعد فترة من الزمن، أن المشروع غير مجد، هنا يعلن بيع الآلات المستخدمة لديه، وهذا لا يعني أنها متهالكة ومستهلكة، بل هي مستعملة لفترة من الزمن لم تنته معها صلاحية الاستخدام، وهنا لابد أن نفرق ما بين" المستعمل والمتهالك" وبنفس الوقت الشركات في الأسواق الخارجية تختلف طريقة تعاملها مع الآلات عما هو لدينا، فهذه تحصل على قرض تشتري فيه الآلات وبعد سنوات قليلة، ولتكن ثلاث سنوات، يصبح هناك تقنية وتكنولوجية جديدة.

والتفكير هنا أنه من خلال الإنتاج يتم تسديد القرض، وحتى من بيع الآلات أيضاً يتم التسديد وشراء الجديد، وبالتالي الأسلوب يختلف عما هو لدينا، فهم يعتمدون على الإقراض لحالة التغيير للآلات، وبالتالي تبقى مستعملة، لكنها ليست متهالكة وقادرة على إعطاء الإنتاج الجيد.

ضوابط مطلوبة

لكن المهم لدينا مجموعة القواعد والضوابط من حيث عمر الآلة المستخدمة والتكنولوجيا المرافقة لها، وإرفاق وثائق مع الآلات المستوردة، تثبت أنها قادرة على الإنتاج، واستهداف المنتج المراد، وكل ذلك تحت رقابة حكومية بضوابط تحمي الجميع، ومنع إغراق البلد بالخردة، كما حصل بموضوع السيارات وإغراق السوق المحلية بكميات هائلة، بدل أن تلقى في الأسواق الأخرى، وبالتالي هذه الأعباء يتحملها الاقتصاد الوطني.

لذلك نجد استيراد الآلات المستعملة يجب أن يتم وفق ضوابط قانونية وإجرائية تتضمن العمر الزمني، الطاقة الإنتاجية، شهادة خبرة من قبل أهل الاختصاص بالصلاحية والجودة، والقدرة على الإنتاج وفق المواصفات العالمية المطلوبة، وغيرها من إجراءات تؤكد العائد الاقتصادي والقيمة المضافة.

الجمع بين الحديث والمستعمل

وأوضح الحلاق أنه لا مشكلة في الجمع بين الآلات الحديثة والمستعملة في أي معمل مادام الأمر يتم وفق الضوابط والأصول القانونية، والتي تجمع التكنولوجيا والتقنية الحديثة، واستثمارها بصورة تتماشى مع حداثة التصنيع المستمرة، وهذا يقيمه صاحب المهنة، أو المستثمر ذاته.

العائدية الاقتصادية

أما فيما يتعلق بالعائدية الاقتصادية، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فيرى" الحلاق" أن ذلك يتحقق من زيادة حجم الاستثمارات، ورؤوس الأموال المستثمرة في المشروعات، وعائديتها تتناسب طرداً مع حجمها، فكلما زاد رأس المال وتوسعت المشروعات حققنا الزيادة في الإنتاج، والربحية والعائدية الاقتصادية التي تحددها هوية كل مشروع، وطبيعة الإنفاق والمصروف المناسبين.

عدم الجدوى الاقتصادية

ضمن الإطار ذاته يؤكد الدكتور "عمار يوسف" الخبير في الشؤون الاقتصادية عدم الجدوى الاقتصادية من استخدام الآلات الصناعية المستعملة، حتى لو كانت في نصف عمرها، لأسباب كثيرة منها على سبيل المثال استخدام تقنيات قديمة، بحاجة إلى صيانة، وتقنيات مستعملة، ستؤثر في النهاية على جودة المنتج، وزيادة في تكاليف الإنتاج، رغم انخفاض سعر استيرادها، لكن سوف يدفع الصناعي فرق السعر في التكاليف وزيادة الاستهلاك من الطاقة، إضافة إلى ضعف جودة منتجها، وهذه بالضرورة لن تكون متوافقة مع المنتجات المماثلة، والمنتجة بآلات حديثة.

عدم النصح باستيرادها

وأنا لا أنصح والكلام للخبير "يوسف" باستيرادها تحت أية مسميات أو ظروف، وحتى لو أدت إلى زيادة الإنتاجية الصناعية، وإن حصل فهي على حساب الجودة واستهلاكها الكبير من قطع الغيار، وأعمال الصيانة الكثيرة، واستهلاك موارد الطاقة وغيرها من الإنفاقات الكبيرة التي تتم عبر مرحلة التصنيع والإنتاج.

لمصلحة من..؟

وأضاف يوسف: الصناعي له المصلحة في استيرادها، وليس أهل التجارة، لأن التاجر يقوم بشراء المنتج جاهز، مضافاً إليه هوامش الربح على السلعة النهائية، لكن الصناعي هو صاحب المصلحة في استيراد الآلات المستعملة.

حيث لدينا تجربة تمثل هذا الجانب خير دليل، وهي تجربة "السيارات المستعملة "والتي تم إدخال كميات كبيرة منها، تمثل بمجملها كميات كبيرة من "الخردة" دخلت إلى سوريا بعد السماح باستيراد السيارات، وهي عبارة عن سيارات مستهلكة للقطع الأجنبي، سواء من خلال مستورداتها، أم من خلال أعمال الصيانة، وهذا أكبر مثال على مصير الآلات المستعملة، وهنا "أجزم" لا فوائد يجنيها الصناعي، لأن المنتج يحمل جودة متدنية، إلى جانب ارتفاع في تكاليف الإنتاج، وأجور الصيانة وغيرها من تكاليف، رغم رخص ثمنها، والأهم طبيعة الاستهلاك، خاصة أن الصناعي يدخل في جو من المنافسة، ليس على المستوى المحلي، بل على المستوى الخارجي، وخاصة المجاور الذي يحتوي على أفضل الآلات الصناعية، الأمر الذي يفقدها خصوصية قوة المنافسة في تلك الأسواق.

التصنيـع الزراعـي..
البوابـة الذهبية للتعافـي الاقتصادي المستدام

الحرية– لوريس عمران

تقف الـدولـة الـسـوريـة الـيـوم فـي مرحلة مفصلية تتطلب الانتقال من اقتصاد إدارة الأزمات إلى اقتصاد البناء والنمو، حيث يبرز قطاع الزراعة ليس كنشاط تأميني للغذاء فحسب، بل كمحرك أساسي للنهضة الصناعية والمالية.

وإن التحدي الحقيقي لا يكمن في استصلاح الأراضي أو زيادة المساحات المزروعة فحسب، بل في كيفية صياغة علاقة عضوية بين الحقل والمصنع، بما يضمن تحويل الثروات الطبيعية الخام إلى قيم مضافة ترفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي. في ظل هذه المعطيات، تصبح الحاجة ملحة لرؤية اقتصادية علمية تربط بين الموارد المتاحة والـقـدرات التصنيعية، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية حول قدرة التصنيع الزراعي على قيادة المرحلة المقبلة.

قطاع الزراعة القاطرة الأكثر أماناً

في هذا السياق أشار الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا لـ" الحرية" إلى أن الاقتصاد الوطني يمتلك فرصة تاريخية لإعادة هيكلة بنيته الإنتاجية من خلال التركيز على سلاسل القيمة المتكاملة.

وأكـد الدكتور ميا أن القيمة المضافة الحقيقية لا تتحقق ببيع المحاصيل الاستراتيجية في صورتها الأولية، بل في القدرة على توطين الصناعات التحويلية التي تجعل من المنتج الزراعي مادة صناعية نصف مصنعة أو نهائية، مبيناً أن هذا التحول هو الكفيل بتوليد فائض مالي حقيقي، وخلق آلاف فرص العمل التي تتناسب مع خبرات المجتمع السوري، ما يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الدخل للفرد وتحسين القوة الشرائية.

ولفت الدكتور ميا إلى أن قطاع الزراعة هو القاطرة الأكثر أماناً واستقراراً لتحقيق النمو الاقتصادي، نظراً لسرعة دوران رأس المال فيه وقدرته على الصمود أمام التقلبات الخارجية، موضحاً أن الربط بين الإنتاج الزراعي والصناعة الغذائية والنسيجية يمثل الضمانة الأساسية لتحقيق السيادة الاقتصادية، حيث إن تحويل الأقطان إلى منسوجات، والقمح إلى منتجات غذائية متنوعة، يساهم في تقليص فاتورة الاستيراد بشكل كبير، ويدعم استقرار العملة الوطنية عبر تخفيف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي.

هوية تجارية

وفي معرض تحليله الفني أكد الدكتور ميا أن التنوع الحيوي والمناخي في سوريا يمنحها ميزات تنافسية تجعلها مؤهلة لتكون مركزاً إقليمياً للصناعات الغذائية النوعية، لافتاً إلى أن محاصيل مثل زيت الزيتون، والحمضيات، والنباتات الطبية، لا تزال بحاجة إلى استثمارات تكنولوجية في مجالات الـفـرز، التوضيب، والتعليب لرفع سويتها التصديرية لتلائم المعايير العالمية.

مبيناً أن الاستثمار في البنى التحتية اللوجستية هو ما يمنح المنتج السوري "هوية تجارية" قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ما يؤدي إلى تدفق العملة الصعبة وتوسيع القاعدة الضريبية للدولة.

كما بين الخبير الاقتصادي أن السياسة الاقتصادية يجب أن تنتهج الانحياز الإنتاجي، عبر تقديم حوافز تشريعية ومالية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الأرياف والمناطق المنتجة. موضحاً أن إنشاء مناطق صناعية تخصصية صغيرة بجوار مراكز الإنتاج الزراعي يساهم في خفض تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، ويحقق تنمية مكانية متوازنة تمنع الهجرة وتخلق أقطاب نمو محلية مستقرة.

مصنع كبير

واختتم الدكتور ميا رؤيته بالتأكيد على أن النهوض بالواقع المعيشي ليس مجرد إجراءات نقدية، بل هو عملية مرتبطة بنيوياً بمدى قدرتنا على تحويل الأرض إلى مصنع كبير.

الطاقة النظيفة.. خيار استراتيجي قادر على قيادة التحول الاقتصادى بالتوازى مع «التقليدية»

الحرية – فادية مجد

يدفع تطور قطاع الطاقة في سوريا إلى إعادة النظر في الأساليب التقليدية لإنتاج الكهرباء، والبحث عن خيارات أكثر قدرة على مواكبة الاحتياجات المتزايدة، ويقود هذا التوجه إلى طرح بدائل تجمع بين تحديث البنية القائمة والتوسع في مصادر الطاقة النظيفة، بما يفتح المجال أمام رؤية جديدة لإدارة الملف الطاقي على المدى الطويل.

أسعار كهرباء مرتفعة

وفي هذا السياق، أفاد الخبير والاستشاري في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات مهند الزنبركجي لـ«الحرية» بأن أزمة ارتفاع أسعار الكهرباء في سوريا لم تعد مجرد مشكلة خدمية، بل تحولت إلى «أمّ الأزمات الاقتصادية»، لما تتركه من أثر مباشر على الإنتاج، والقدرة الشرائية للمواطن، وعلى مجمل الحركة الاقتصادية في البلاد، معتبراً أن الفواتير الأخيرة شكلت صدمة إضافية ستترك آثاراً اقتصادية واجتماعية واسعة.

شراكات طاقية جديدة

وأشار الزنبركجي إلى أن الدولة وضعت ملف الكهرباء في مقدمة أولوياتها، وهو ما يظهر في التوجه نحو إشـراك شركات إقليمية ودولية في الاستثمار بقطاع الطاقة عبر صيغ شراكة تقترب من الخصخصة المنظمة، مبيناً أن هذا التوجه، رغم أهميته، يحتاج إلى إعادة ترتيب للأولويات.

طاقة متجددة واعدة

وأوضح الزنبركجي أن المرحلة الحالية تتطلب التركيز على مسارين متوازيين: تسريع مشاريع الطاقة النظيفة، ومتابعة إعـادة تأهيل المحطات الحرارية، لافتاً إلى أن الفائدة الاستراتيجية للطاقة المتجددة أكبر بكثير، لأنها أسرع تنفيذاً، وأقل كلفة تشغيلية، وأكثر استدامة فضلاً عن أنها تتيح إنتاج كهرباء بأسعار معتدلة اعتماداً على مصادر طبيعية كالرياح والشمس والبحر، مشدداً على أن نجاح هذه المشاريع يتطلب شـراكـة متوازنة تضمن المنفعة للدولة والمستثمر والمواطن والاقتصاد الوطني.

تسهيلات للمستثمرين

ولفت إلـى أن الـدولـة قـادرة على تقديم أراض مجانية لمزارع الطاقة النظيفة في مواقع مـدروسـة، مثل طريق حمص– دمشق، وطريق دمشق– السويداء لمزارع الرياح، وصحراء تدمر للمزارع الشمسية، إضافة إلى إمكانية إنشاء مزارع رياح بحرية على سواحل طرطوس أو اللاذقية.

مزيج طاقي متكامل

ورأى الزنبركجي أن الفرصة لا تزال قائمة أمام سوريا لتأسيس مزيج طاقي متكامل يجمع بين الطاقة الحرارية والطاقة النظيفة، خصوصاً أن المحطات الحرارية –حتى بعد تأهيلها– لن تغطي أكثر من 30 إلـى 40 % من الحاجة الفعلية، أما الاستثمار في الطاقة المتجددة، فيفتح الباب أمام تحقيق الاكتفاء، بل أيضاً التصدير واستقطاب عملات أجنبية تساهم في استقرار الليرة.

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـــد 1 شـــباط 2026 م

شرط أساسي لاستقرار المجتمع...

سعيفان: عـدالة توزيــع الدخل ليست شـعاراً نظريـاً

الحرية – حسيبة صالح

شـهـدت قـاعـة بـغـداد فـي فـنـدق غـولـدن مـزة جلسة اقتصادية حملت عنوان «عدالة توزيع الدخل في سوريا»، قدّمها الخبير الاقتصادي سمير سعيفان، بحضور مجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن العام، جاءت الجلسة في لحظة حساسة يمر بها الاقتصاد السوري، حيث تتزايد الفجوة بين الدخول وتتراجع القدرة الشرائية، ما يجعل سؤال العدالة الاجتماعية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

استعرض سعيفان مسار التحولات الاقتصادية من سياسات "البعث البائد" إلى اقتصاد السوق، موضحاً أن الانتقال لم يكن متوازناً، إذ غابت عنه السياسات الضامنة للعدالة الاجتماعية، سواء على مستوى الضرائب أو دعم الإنتاج أو حماية الفئات الهشة، وأشـار إلى أن هذا الخلل أدى إلى اتساع الفجوة بين الطبقات، وظهور تفاوتات واضحة في مستويات الدخل والرفاه.

مكافحة الفساد

وتطرّق سعيفان إلى أهمية إعادة تعريف دور الدولة في المرحلة المقبلة، بحيث لا يقتصر على التنظيم والإشـراف، بل يمتد ليشمل حماية الفئات الأكثر هشاشة، وضمان الحد الأدنى من العدالة في توزيع الموارد، موضحاً أن تحقيق التوازن بين اقتصاد السوق والحماية الاجتماعية يتطلب سياسات ضريبية عادلة، ودعماً للإنتاج المحلي، وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات التي تمس حياة الناس مباشرة.

وشـدّد سعيفان على أن مكافحة الفساد تمثل حجر الأساس لأي إصلاح اقتصادي حقيقي، معتبراً أن الفساد ليس مجرد خلل إداري، بل منظومة تُضعف الإنتاج وتُهدر الموارد وتُعمّق عدم المساواة، مؤكداً أن انتظار الدولة وحدها للقيام بالإصلاح هو خطأ استراتيجي، فترميم الاقتصاد يحتاج إلى عمل مجتمعي تشاركي، وإلى مبادرات محلية تعيد بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات،وأضاف إن هناك أمـوراً لا يمكن تغييرها بسهولة، لكن الكثير يمكن تغييره إذا امتلك المجتمع الحكمة والشجاعة والإصرار.

ترميم الاقتصاد عملية تشاركية

الدكتور زياد عربش قدّم مداخلة محورية شدّد فيها على أن ترميم الاقتصاد السوري لا يمكن أن يكون مسؤولية الدولة وحدها، بل هو عملية تشاركية تتطلب تعاون المجتمع بكل قطاعاته، وأوضـح أن الخروج من الأزمـة يمر عبر تعزيز الإنتاج المحلي والانتقال من ثقافة الاستيراد إلى ثقافة التصنيع.

وضـرب عربش مثالاً واضحاً عن ملف عـدادات الكهرباء التي تُستورد من الخارج رغم إمكانية تصنيعها محلياً، معتبراً أن دعم الصناعة الوطنية يخلق فرص عمل، ويقلل فاتورة الاستيراد، ويعيد بناء القدرة الإنتاجية السورية.

الكهرباء أكثر القطاعات حاجة لإصلاح جذري

ركّز الدكتور خالد محجوب على قطاع الكهرباء بوصفه أحد أكثر القطاعات حاجة إلى إصلاح جـذري، نظراً لارتباطه المباشر بكل مفاصل الإنتاج، وأشـار إلى تجربة أمريكية في تطوير أنظمة الطاقة، مؤكداً أن نجاحها اعتمد على إعادة هيكلة القطاع، وتحسين الكفاءة، وتقليل الهدر، والاعتماد على حلول محلية مستدامة.

ورأى محجوب أن تبني نماذج مشابهة في سوريا يمكن أن يشكل خطوة أساسية نحو استقرار اقتصادي أوسع، ويعيد للقطاع دوره الحيوي في دعم الإنتاج والخدمات.

أبرز أسباب اختلال السوق

شدّدت الناشطة سوسن زكزك على أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق في ظل اقتصاد يقوم على الاحتكار أو يخضع لهيمنة المتنفذين، وأوضحت أن غياب المنافسة الحقيقية هو أحد أبرز أسباب اختلال السوق اليوم، مؤكدة أن بناء اقتصاد عـادل يتطلب فتح المجال أمـام المنافسة الشفافة، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق القوانين على الجميع دون استثناء.

واختُتمت الجلسة بالتأكيد على أن عدالة توزيع الدخل ليست شعاراً نظرياً، بل هي شرط أساسي لاستقرار المجتمع، ولإعادة بناء الثقة، ولتأسيس اقتصاد قادر على النهوض من جديد، وبين التحليل الأكاديمي والمداخلات المتخصصة، بقي السؤال مفتوحاً أمام الجميع: كيف يمكن لسوريا أن تبني نموذجاً اقتصادياً يضمن عدالة توزيع الدخل.

خلال ندوة حول تحديات وفرص القطاع الخاص السوري..

الشـراكة الحقيقيـة مـع الحكومـة هـي الحـل

الحرية_ صالح حميدي

نظمت غرفة تجارة دمشق، بالتعاون مـع وزارة الاقتصاد والصناعة وبرنامج الأمـم المتحدة الإنمـائي (UNDP) في سوريا، حلقة نقاشية جمعت نخبة من الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع الخـاص، بهدف مناقشة أبـرز التحديات والفرص والأولويات التي تواجه القطاع الخـاص السـوري فـي المرحلة الراهنة، ورسم ملامح دوره في مرحلة التعافي الاقتصادي وإعادة البناء.

دعم القطاع الخاص والتمويل

خلال افتتاح الورشة أكد رئيس غرفة تجارة دمشق عصام غريواتي أهمية دعم القطاع الخاص باعتباره محركاً أساسياً للاقتصاد الـوطنـي، مشيراً إلـى وجـود برامج دعـم وقـروض مقدّمة من عدة دول، إضافة إلـى دعـم موجه للقطاع الاجتماعي. وبيّـن غـريـواتـي أن التركيز ينصب على شرح آليات الدعم وتوجيهها بما يلبي احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

من جهته، أوضح حسن فلاحة، مدير التنمية والتعافي الاقتصادي في برنامج UNDP، أن محاور الدعم تركز على خلق بيئة داعمة من خلال تبسيط الإجـراءات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والوزارات، ودعـم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أشار إلى محور التمويل القائم على المنح الانتقالية والتمويل الهجين (منح وقروض)، وخاصة مع وصـول نحو 90% من السوريين إلى ما دون خط الفقر.

الأسواق وتيسير التجارة

تـنـاولـت الـنـقـاشـات مـحـور الأسـواق وسلاسل القيمة، حيث تم التأكيد على ضـرورة إعـادة تفعيل سلاسل التوريد الداخلية والخارجية، وتطوير الأسـواق العامة والخاصة، ولا سيما أسواق حلب، إضافة إلى تحسين الخدمات المرتبطة بها.

كما جرى بحث محور تيسير التجارة، بما يشمل مخابر التصدير والترويج، وإدماج المـشـروعـات الصغيرة ضمن سلاسل التوريد والتصدير، إلى جانب دعم حاضنات الأعمال بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حوار وطني اقتصادي

كما أشار فلاحة إلى أن هذه الحلقة تشكل النسخة الثامنة من الحوار، وهي الأولى التي تبدأ من داخل سوريا، بهدف إشراك القطاع الخاص ضمن إطار وطني جامع.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الاقتصـاد المعرفـي.. رهـان سـوريا على المستقبل

الحرية – سراب علي

يـبـرز الاقـتـصـاد الـمـعـرفـي كـأحـد أهـم الـمـسـارات الاستراتيجية القادرة على إعادة بناء الاقتصادات المتأثرة بـالأزمـات، وتوفير فرص تنموية مستدامة، خاصة للدول التي تمتلك موارد بشرية كسورية ، فهل يشكل الاقتصاد المعرفي فرصة حقيقية للنهوض الاقتصادي؟ وماهي متطلبات بنائه والتحديات التي تواجه الشباب السوري في الانخراط فيه؟

مقومات البناء

هنا يوضح رئيس قسم إدارة الأعمال في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الدكتور هشام عدنان لايقة، أن بناء اقتصاد معرفي فعال في سوريا يتطلب توافر حزمة متكاملة من العناصر الأساسية، في مقدمتها بنية تحتية رقمية متطورة تشمل شبكات اتصال عالية السرعة، مراكز بيانات حديثة، ومنصات حوسبة سحابية قادرة على دعم الابتكار والخدمات الرقمية.

وأكد لايقة لـ"الحرية" أن النظام التعليمي والتدريبي يشكل حجر الأساس في هذا التحول، مشدداً على ضرورة التركيز على مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إلى جانب تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي. كما أشار إلى أهمية وجود بيئة تشريعية داعمة تتضمن قوانين لحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الابتكار، وتفعيل الحوكمة الرقمية.

لايقة لفت إلى الدور المحوري للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال التعاون بين الجامعات والشركات والجهات الحكومية، إضافة إلى ضرورة توفير تمويل مخصص عبر صناديق استثمار معرفي، وحاضنات أعمال، ومسرعات نمو، مع تعزيز ثقافة مجتمعية تشجع الريادة والابتكار وتقبل المخاطرة المحسوبة.

تحديات تعوق الشباب

رغم الإمكانات البشرية الكبيرة، لا يخفي لايقة وجود تحديات حقيقية تواجه الشباب السوري في الانخراط بالاقتصاد المعرفي، أبرزها التحديات البنيوية المتمثلة بضعف البنية التحتية الرقمية، وانقطاع الكهرباء والإنترنت.

كما أشار إلى التحديات الاقتصادية، مثل نقص التمويل، وارتفاع تكاليف الأجهزة والتقنيات الحديثة، وضعف القدرة الشرائية، إلى جانب التحديات التعليمية الناتجة عن الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ونقص البرامج التدريبية المتخصصة.

وأضاف: لا تقل التحديات الاجتماعية والقانونية أهمية، حيث تشمل هجرة العقول، والنظرة التقليدية لبعض مجالات العمل المعرفي، إضافة إلى تعقيدات التسجيل وحماية الملكية الفكرية وصعوبات التحويلات المالية الدولية.

قطاعات واعدة

وحول القطاعات المعرفية الأكثر ملاءمة في المرحلة الراهنة، أشار لايقة إلى مجموعة من المجالات القادرة على استيعاب الطاقات الشابة، أبرزها تطوير البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، ولا سيما التطبيقات والمواقع الإلكترونية، إضافة إلى التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة، كما تشمل هذه القطاعات التعليم الإلكتروني وتطوير المحتوى الرقمي، والتسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية، إلى جانب التقنيات المالية، والزراعة الذكية، والطاقة المتجددة والحلول البيئية، باعتبارها مجالات ذات كلفة دخول أقل وفرص نمو عالية.

ويـرى الخبير الإداري أنـه على المؤسسات التعليمية التقنية التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي عبر تحديث المناهج وإدراج مهارات المستقبل مثل البرمجة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، إضافة إلى تطوير برامج تدريبية مشتركة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق.

كما شدد على أهمية إنشاء مراكز تميز للبحث والتطوير والابتكار داخل الجامعات، وتعزيز التعليم المهني والتقني وربطه مباشرة بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، إلى جانب تبني التعلم المدمج باستخدام المنصات الإلكترونية، خاصة في المناطق النائية.

الاقتصاد المعرفي وإعادة الإعمار

وأضاف لايقة: يلعب الاقتصاد المعرفي دوراً محورياً في إعـادة الإعمار والتنمية المستدامة، من خـلال خلق فرص عمل جديدة، وتقليل البطالة بين الشباب المتعلم، وتنويع مصادر الدخل بما يخفف الاعتماد على القطاعات التقليدية، كما يسهم في جذب الاستثمارات، ولا سيما من السوريين في الخارج، وتحسين كفاءة قطاعات الإعمار عبر التقنيات الحديثة، إضافة إلى تمكين المرأة من خلال فرص العمل عن بعد، وتعزيز الحفاظ على البيئة باستخدام الحلول الرقمية والتقنيات الخضراء.

نماذج يمكن الاستفادة منها

وفي معرض حديثه عن التجارب الدولية الناجحة التي يمكن لسوريا الاستفادة منها، أشار لايقة إلى عـدد مـن النماذج الناجحة، منها الأردن فـي تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وجـذب الاستثمارات، والإمارات في إنشاء المدن الذكية والمناطق الاقتصادية المعرفية، وماليزيا في التحول من الاقتصاد الصناعي إلى المعرفي.

كما لفت إلى تجربة رواندا في التحول الرقمي رغم محدودية الـمـوارد، وتونس في دعـم ريـادة الأعمال الرقمية وحاضنات التكنولوجيا، إضافة إلى الهند التي طورت قطاع الخدمات المعرفية بالاستفادة من الخبرات الخارجية.

رؤية للمستقبل

وختم لايقة بالتأكيد على أن بناء اقتصاد معرفي في سوريا يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، وشراكة حقيقية بين جميع الأطراف، واستثماراً مستداماً في رأس المال البشري، الذي يشكل الثروة الحقيقية والأكثر استدامة لسوريا في مسيرتها نحو التعافي والنهوض.

سكر حمص تنتج الخميرة فقط..

إدارتها تفاضل بين التحديث والاستثمار

الحرية – إسماعيل عبد الحي

لم يعد لشركة سكر حمص من اسمها نصيب، فمنذ ثماني سنوات وآلات معمل السكر متوقفة، يأكلها الصدأ ليصيبها بالعطب كغيرها من آلات معامل أخرى، ولـم يعد لدورانها أي جـدوى فأصبحت الشركة تنتج أي شيء عدا السكر وتتربع المعامل على مساحة شاسعة كعجوز تلفظ أنفاسها الأخيرة، في وقت تحاول إدارة الشركة هذه الأيام تنفيذ خطتها الرامية إلى رفع كفاءة منشآتها الإنتاجية وتـطـويـر خطوطها الـصـنـاعـيـة، حسب تصريحات الإدارة لتصطدم بمقولة "لا يصلح العطار ما أفسد الدهر" فكيف إذا كان إهمال المعامل متعمداً منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولم يجر فيه أي تجديد أو تحديث لدرجة تهالك الآلات ووجود أثاث لا يزال مستعملاً منذ نصف قرن أو يزيد .

بعد زيـارات عديدة للشركة واتصالات هنا وهناك، لم نحصل سوى على تقرير مفاده أن الشركة تنتج الخميرة الطرية حالياً فقط، وأن المعمل بدأ الإنتاج في الثلث الأخير من شهر تشرين الأول 2025 بطاقة إنتاجية بلغت نحو 24 طناً يومياً من الخميرة الطرية، بمواصفات مطابقة للمواصفة القياسية السورية، ويتم توزيع الخميرة بالتنسيق مع المؤسسة العامة للمخابز وكـل ذلـك بعد "إنجاز أعمال الصيانة والتطوير التي هدفت إلى رفع الجاهزية التشغيلية وتحسين جودة المنتج وخفض التكاليف"، مع الاستمرار بمتابعة الأعمال الفنية لضمان استقرار العملية الإنتاجية.

فـي معمل الكحول بلغت المبيعات خلال الثلثين الأول والثاني من شهر تشرين الأول للعام الماضي نحو 15 طناً من الكحول الطبي مـع استكمال تأمين مستلزمات التشغيل وتنفيذ التعديلات الفنية المخططة اللازمة لخفض أعباء التكلفة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، في إطار خطة التطوير

التدريجي لمنظومة التشغيل والإنتاج.

أما معمل الصابون فبلغت مبيعات المعمل خلال العام الفائت نحو سبعة أطنان من مادة الصابون، ويستمر العمل عـلـى تنفيذ أعـمـال الـصـيـانـة وتحديد الاحـتـيـاجـات الـلازمـة لمواصلة العملية الإنتاجية، إلى جانب متابعة الدراسة التقنية لتخفيض التكلفة وتحسين جودة المنتج.

أسعار زيت الزيتون تتراجع في السويداء

الحرية– طلال الكفيري

تشهد أسعار زيت الزيتون في محافظة السويداء هذه الأيام تراجعاً عما كانت عليه أسعارها مع بداية موسم العصر، إذ بات سقف مبيع "التنكة" الواحدة لا يتجاوز 900 ألف ليرة علماً أن سعرها وصل في بداية الموسم إلى 1.2 مليون ليرة.

عدد من المزارعين أكدوا لـ"الحرية" أن تراجع أسعار مبيع زيت الزيتون، وخاصة بعد انتهاء الموسم عكست كل التوقعات، والتي ألمحتِ بارتفاع أسعارها إلى ما فوق 1.5 ليرة، إلا أن حساباتهم مع بداية موسم العصر لم تنطبق على حسابات مبيعها ما بعد الموسم.

الخبير الاقتصادي طارق حمزة أشار لـ"الحرية" إلى أن زيادة العرض على بيع المادة، في الأسواق، مع قلة الطلب على الشراء من المواطنين هذا الموسم، بسبب الواقع المعيشي الصعب لهم، أديا إلى تراجع اسعار مبيعها، بخلاف المواسم الماضية.

خلال فترة الامتحانات الجامعية

تسيير رحلات النقل الداخلي بين القنيطرة ودمشق

الحرية – ممدوح عوض

كشف مدير نقل الركاب في القنيطرة علي الخالد أنه تم وضع جدول زمني لرحلات للنقل الداخلي بين محافظة القنيطرة ومدينة دمشق (وبالعكس)، خلال فترة الإمتحانات الجامعية ابتداء من 2026/2/1 ولغاية انتهاء امتحانات الفصل الأول.

وأكد الخالد لـ"الحرية" حرص محافظة القنيطرة على تخفيف الأعباء عن أبنائنا الطلبة وتأمين وصولهم إلى مراكزهم الإمتحانية بيسر وسهولة في التوقيت المحدد، وبأجور نقل مخفضة لأبنائنا الطلبة عن وسائل النقل العامة العاملة على خط دمشق – القنيطرة.

مشيرا إلى أن الرحلة الأولى تنطلق الساعة 6 صباحا من مدينة القنيطرة (السلام) إلى مدينة دمشق (البرامكة – وكالة سانا)، بينما رحلة الإياب من دمشق (البرامكة) إلى القنيطرة تنطلق الساعة 7 ونص صباحاً، والرحلة الثانية تنطلق من القنيطرة (السلام) الساعة 7 صباحاً والإياب تنطلق من دمشق (البرامكة) الساعة 9 صباحاً باتجاه القنيطرة، والرحلة الثالثة تنطلق من القنيطرة (السلام) الساعة 12 ظهراً والعودة من دمشق (البرامكة) بإتجاه القنيطرة الساعة 2 بعد الظهر، والرحلة الرابعة تنطلق من القنيطرة (السلام) الساعة 2 بعد الظهر والإياب من دمشق (البرامكة) الساعة 4 عصراً، والرحلة الخامسة تنطلق الساعة 8 صباحاً من ريف دمشق الغربي منطقة سعسع (السور) – مفرق شورى باتجاه مدينة القنيطرة (السلام) والإياب من القنيطرة باتجاه سعسع الساعة 12 ظهراً .

عودة التيار الكهربائي إلى محطات صرين وعين العرب..

خطوة نحو استقرار الخدمات في الريف الشمالي لمحافظة حلب

الحرية – جهاد اصطيف

أعادت محافظة حلب التغذية الكهربائية إلى محطات صرين وعين العرب والجارنية، وذلك ضمن خطة طوارئ عاجلة تهدف إلى تحسين الواقع الكهربائي في المناطق الشمالية من حلب. وتأتي هذه الخطوة في إطار الإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية لتأهيل شبكة الكهرباء، وضمن خطة عمل طارئة تم من خلالها تشكيل غرفة طوارئ مركزية مختصة بقطاع الكهرباء لمتابعة سير العمل وضمان عودة التيار الكهربائي بأسرع وقت ممكن.

إصلاح الأعطال واستعادة الاستقرار الكهربائي

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الكهرباء في محافظة حلب المهندس يوسف الشبلي في حديثه لـ "الحرية" أن فرق العمل استكملت جميع الإجراءات الفنية واللوجستية اللازمة لإصلاح الأعطال التي لحقت بشبكة الكهرباء في المنطقة.

وأضاف الشبلي إن التغذية الكهربائية التجريبية قد بدأت بالفعل في محطات صرين وعين العرب والجارنية، بهدف التأكد من استقرار التيار وضمان عدم حدوث انقطاعات إضافية، ما يسهم في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان.

التنسيق الحكومي لضمان استدامة التغذية الكهربائية

وتم تنفيذ هذه الأعمال بالتنسيق بين عدة جهات حكومية، حيث جرى التنسيق بين إدارة سد تشرين، وشركتي كهرباء حلب ومنبج، بالإضافة إلى الوحدات التشغيلية في المنطقة الشمالية، منوهاً بأن الجهود المبذولة تهدف إلى تحسين جاهزية الشبكة الكهربائية في هذه المناطق وضمان استدامة التغذية الكهربائية.

انعكاسات عودة التيار الكهربائي على الحياة اليومية

عودة التيار الكهربائي إلى تلك المناطق لا تقتصر على تحسين خدمة الكهرباء، بل ستنعكس إيجابياً على كل مناحي الحياة اليومية في المنطقة، فقد عانى السكان في هذه المناطق من انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، ما أثر بشكل كبير على المرافق الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والمرافق العامة، ومع عودة الكهرباء سيسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة في هذه المناطق.

وتعتبر هذه الخطوة جزءاً من جهود أوسع لتحسين الواقع الخدمي في أرياف حلب، كما أن استقرار التغذية الكهربائية سيساعد في توفير بيئة أفضل للأنشطة الاقتصادية المحلية، حيث سيتمكن أصحاب المحلات التجارية والمشاريع الصغيرة من العمل دون انقطاع كهربائي.

خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار

إن إعادة التغذية الكهربائية إلى محطات صرين وعين العرب والجارنية تمثل خطوة مهمة نحو استقرار الخدمات في المناطق الشمالية من حلب، ويعكس التنسيق الحكومي الجاد في تحسين الواقع الخدمي للسكان. ومع عودة التيار الكهربائي، تزداد فرص تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق، ويترسخ شعور المواطنين بالأمن والاستقرار في حياتهم اليومية.

إعادة ربط سد تشرين مع الشبكة الكهربائية السورية بعد عام من الانقطاع

الحرية– زهير المحمد

نُفّذَت ورشات المؤسسة العامة لسد الفرات والمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، أعمال صيانة شاملة للخط الذي بقي خارج الخدمة نحو عام من الزمن، وذلك بعد استكمال فرق الهندسة في الجيش العربي السوري أعمال إزالة الألغام على مسار خط نقل الطاقة بين سد تشرين ومحطة البابيري.

وأوضحت وزارة الطاقة ببيان لها أن الجهود المشتركة لورش المؤسستين أسفرت عن إعادة ربط سد تشرين كهربائياً مع الشبكة الكهربائية السورية من خلال خط البابيري–سد تشرين للمرة الأولى منذ عام، الأمر الذي ساهم في تحقيق استقرار تشغيلي جزئي للسد.

وبذلك أصبحت عنفات سد تشرين مرتبطة بالشبكة السورية وقادرة على توليد الطاقة الكهربائية وفق البرامج الفنية المعتمدة، وبما يتناسب مع الوارد المائي ومخزون بحيرة السد؛ بما ينعكس إيجاباً على استقرار التغذية الكهربائية.

تخطيط الطرق معدوم منذ زمن و«الازدحام المروري» مستمر

الحرية – محمد زكريا

ربما ظاهرة الازدحام المروري هي قديمة حديثة اعتاد عليها السوريون، لكن بعد التحرير بدأت هذه الظاهرة بالتوسع والانتشار أكثر من قبل، لتشمل الطرق المركزية الواصلة بين المحافظات، على عكس السنوات الماضية، فهذه الظاهرة غابت خلال سنوات الثورة بعد أن كان النظام البائد مانعاً للحركة المرورية بشكل شبه كامل، من خلال وضعه حواجز التفييش وحواجز الإتاوات والسلب والنهب.

تزايد عدد السيارات

فالواقع المروري في دمشق تغير لاسيما بعد فتح طرقات المحافظات باتجاه دمشق العاصمة، ولعل من الأسباب التي أدت إلى هذا الازدحام أيضاً فتح باب استيراد السيارات الحديثة والمستعملة بعد سنوات من القيود، وزيادة تدفق المركبات عبر المنافذ الحدودية، وحسب الأرقام الصادرة عن المديرية العامة لاستيراد السيارات أنه تم إدخال ما يقارب 400 ألف سيارة جديدة يضاف إليها وبشكل تقديري 100 ألف من المناطق الحرة المراد إدخالها بموجب السماح الأخير، كما أن العدد الكلي للسيارات المستخدمة داخل القطر سواء كان الخاص أم العام، سيارات سياحية وشاحنات كبيرة وإلى غير ذلك العدد يفوق 2.5 مليون سيارة حصة دمشق ما يقرب من مليون سيارة.

التخطيط معدوم

كما من الأسباب أيضاً هو عدم القدرة الحالية للبنية التحتية على استيعاب هذا الحجم الكبير من المركبات، كما أن التخطيط والدراسات التي تبنى عليها أساس الطرق لم تخدم سوى لسنوات قليلة وهذا ما أشار إليه أحد الوزراء السابقين عندما تسلم وزارة التخطيط حيث قال إن التخطيط في سورية معدوم منذ خمسين عاماً، وكل ما تم بناؤه من طرق وغير ذلك لا يصلح سوى للعام الذي بني فيه.

العاصمة الأكثر ازدحاماً

عضو جمعية الوقاية من الحوادث الزميل الصحفي سليمان خليل أشار لـ"الحرية" إلى أن العاصمة دمشق تحتاج لدراسات منظمة في بنية الطرق والجسور وتوزعها ومحاور السير، كما أنها تحتاج لأنظمة مرورية حديثة تلبي تطورات التقانة الرقمية والعمل الإلكتروني عن بعد وأنظمة التحكم المروري، كما تحتاج لدراسة شاملة ومنظمة ومتخصصة في حركة النقل والمواصلات وترتيب أولويات النقل العام والجماعي وتنقل السيارات الخاصة وأنظمة دخول وخروج مبيت سيارات نقل العاملين وحركتهم وحركة المدارس وترتيبات عمل الأسواق التجارية وآليات الدخول والخروج منها.

تحديات مرورية

وأوضح سليمان أن دمشق تواجه تحديات مرورية كبيرة، مادية ومعنوية، بيئية، ومخلفات الحوادث المرورية وبالتالي تفاقم كل هذه التحديات سيكون له نتائج سلبية على الجميع فالخسائر التي تواجهها هذه القضية كبيرة على الفرد والمجتمع وعلى الدولة ككل ولا يمكن تركها من دون معالجة، فالقضية تحتاج لحلول مستدامة وطويلة المدى تراعي التزايد المستمر والوضع كيف سيكون بعد أشهر وسنوات.

مقترحات للبدء

الخبير في شؤون النقل المهندس لبيب حمدان أشار إلى أن الازدحام المروري هي مشكلة تتجدد بين الحين والآخر لكن اليوم أصبحت تفاقم المعضلة القديمة تبعاً لتزايد عدد المركبات والسكان وبالتالي هي تحتاج إلى المبادرة إلى استكمال مشروع نقل الضواحي ذي المحاور الأربعة والتي تم اعتمادها في دراسة التخطيط الإقليمي لريف دمشق، وعلى وجه السرعة، إضافة إلى استكمال جزء من محور الحجاز الهامة وذلك من الحجاز حتى الربوة كمرحلة أولى، مع إكمال محور الحجاز القدم وهو جزء أساسي من المدخل الجنوبي وبعد القدم يتفرع لثلاث اتجاهات، "قطنا والكسوة والمطار".

محاور عديدة

وبين حمدان إلى ضرورة اعتماد نظام الـBRT، على ثلاثة محاور دوما -جسر الثورة مروراً بالمدخل الشمالي فالعدوي فجسر الثورة، ومحور الصبورة -اوتستراد المزة-ساحة الأمويين ومحور الكسوة-ساحة الفحامة، مع ضرورة العمل على تنفيذ الخط الأخضر لمترو دمشق، منوهاً إلى ضرورة استكمال محاور نقل الضواحي ضمن خطوط الربوة– الهامة، والقدم- المطار، والقدم– قطنا، والقدم- الكسوة، وإكمال باقي المحاور المقترحة لمترو دمشق وفق الأولويات.

المساحات المزروعة بمحصول القمح تتراجع..

فمـاذا فعلـت الهيئة العامـة لإدارة وتطويـر الغاب؟!

الحرية – رحاب الإبراهيم

يبدو أن فلاحي القمح في مدينة حماة وتحديداً في سهل الغاب، لن يكونوا بمنأى عن الخسارة رغم تفاؤلهم بالهطلات المطرية، التي وصفت بالمبشرة، على نحو يزيح عن كاهلهم أعباء السقاية المكلفة، لكن حساباتهم لم تنطبق على بيدر بذار تسببت بصورة أولية بضعف وتأخر إنبات المحصول، إضافة إلى عوامل أخرى منها المناخية أدت إلى تراجع زراعة محصول القمح الاستراتيجي في سهل الغاب، الذي يوصف أنه الخزان الزراعي لمدينة حماة.

"الحرية" تواصلت مع مدير الإنتاج النباتي والوقاية طلاس مواس في مديرية زراعة حماة، لمعرفة واقع محصول القمح، وحالته الصحية بعد تأخر إنباته، ومدى التزام الفلاحين في الخطة الزراعية المقرة وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف زراعته، ليؤكد أن محصول القمح في سهل الغاب يواجه واقعاً متبايناً، رغم الهطلات المطرية الأخيرة التي حسّنت الحالة الصحية للنباتات في بعض المناطق، إلا أن المساحات المزروعة أقل من المخطط، مع ضعف الالتزام بالخطة الزراعية نتيجة الظروف الجوية التي سادت المنطقة والتحديات المادية للمزارعين.

وعن حالة المحصول من الناحية الصحية، بيّن مواس أن غزارة الهطلات ودرجات الحرارة المنخفضة والصقيع أثر على إنبات البذور، حيث يوجد ضعف في الإنبات وخاصة في الزراعات المتأخرة، علماً أنه توجد نسبة كبيرة من المساحات المزروعة متأخرة الزراعة.

تراجع المساحات المزروعة

ولفت مواس إلى أن الأرقام الأولية لموسم 2026 تشير إلى تراجع المساحات المزروعة مقارنة بالخطة الموضوعة؛ إذ لم تتجاوز نسب التنفيذ 75% من المخطط، بسبب عدم تمكن جزء من المزارعين من الزراعة.

وفيما يخص الإجراءات المتخذة للحفاظ على المحصول وتحسين جودته، شدد مواس على أن هذه الإجراءات تتركز على تحسين الإنتاجية على الإرشاد الزراعي والدعم الفني، حيث تنظم حملات توعية حول طرق الري الحديثة (التنقيط، الري بالرذاذ) لتقليل الهدر المائي فيما يخص الإرشاد الزراعي، إضافة إلى استخدام البذار المحسنة عبر مؤسسة إكثار البذار، التي تتولى توفير بذار عالي الجودة مقاوم للجفاف والأمراض، مع متابعة دورية من مديرية الزراعة لمكافحة الآفات والأمراض الفطرية والحشرات التي قد تنتشر مع الرطوبة العالية، مع العمل على تحسين التربة عبر تشجيع استخدام الأسمدة العضوية والميكروبات الفعّالة لزيادة خصوبة التربة وتحسين امتصاص العناصر الغذائية.

تحديات عديدة

واعتبر مدير الإنتاج النباتي والوقاية أن آليات الدعم لفلاحي القمح في الغاب تتجلى بإطلاق القرض الحسن وتقديم مستلزمات الإنتاج للمزارعين لزراعة محصول القمح، وسط تحديات عديدة أبرزها: الصقيع ودرجات الحرارة أو الهطلات المطرية الغزيرة جداً وارتفاع أسعار الطاقة، وضعف التعويضات، وتراجع الالتزام بالخطة الزراعية.

وفي ظل هذه التحديات والصعوبات يرى مواس وجود فرص أمام الفلاحين لتحسين واقع زراعة القمح عبر توسيع برامج الدعم المباشر للفلاحين وتقديم وسائل الري الحديثة.

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـد 1 شـباط 2026 م

السلامة المهنية..

ضرورة لتوفير بيئة عمل آمنة واستمرارية الإنتاج

الحرية – ربا أحمد

تكررت وتعددت حالات الإصابات المهنية في عدة دوائر ومؤسسات حكومية في محافظة طرطوس، نتج عنها إصابات لعدد من العمال استدعى تلقيهم العلاج الفوري ضمن المشافي.

هذه الحوادث تفتح الباب أمام تساؤلات عن حقيقة توافر شروط السلامة المهنية والأمن الصناعي في المؤسسات العامة والخاصة وعن كيفية تطبيقها بالشكل الأمثل، ومدى توافر مستلزماتها.

إجراءات احترازية هادفة

يعرف الأمن الصناعي بأنه مجموعة من الإجراءات الاحترازية الهادفة لتوفير الحماية والسلامة المهنية للعاملين في المنشآت الصناعية وبالتالي الحفاظ على استمرارية إنتاجها ويتحقق من خلال توفير بيئات عمل آمنة تخلو من دوافع وقوع الحوادث والإصابات.

أي إن المؤسسات معنية بشكل مباشر بتفعيل إجراءات السلامة من خلال دوائر مختصة، تعمل على توفير المواد اللوجستية اللازمة لحماية العامل أولاً، ودراسة البيئة التي يتم العمل فيها ثانياً كأنواع الغازات غير المرئية الموجودة أو الخطورة غير المباشرة، كالارتفاع ونوعية المواد المستخدمة، إضافة إلى تدريب وتأهيل العمال على طرق الوقاية قبل الوقوع في الخطأ والخطر المهني الذي قد يؤدي إلى الوفاة ثالثاً.

الوقاية أولاً

خبير السلامة المهنية الدكتور عبدالله شكر بيّن لـ "الحرية" أن ثقافة السلامة وإدارة المخاطر تحوّلت من "رد الفعل" إلى "الاستباقية"، حيث تعتبر ثقافة السلامة داخل المؤسسة هي المحرك الأساسي الذي يحدد مدى نجاح أو فشل نظام إدارة السلامة والصحة المهنية.

فهي لا تقتصر على وضع القواعد، بل تمتد لتشمل القناعات الراسخة لدى كل فرد في موقع العمل، بدءاً من الإدارة العليا وصولاً إلى العاملين في الميدان.

فمفهوم إدارة المخاطر الاستباقية عملية مستمرة تبدأ بالتعرف على الأخطار قبل وقوعها، وتهدف إلى تحديد الأخطاء الكامنة مثل انسكابات السوائل أو التوصيلات الكهربائية العشوائية.

وتقييم بيئة الإنتاج بمراقبة الأجزاء المتحركة في الماكينات والتحذير من الزيوت الساخنة، وكذلك تأمين المواقع الإنشائية وضمان سلامة السقالات والحفر قبل بدء العمل.

منع التكرار والتقييم

أما المرحلة الثانية التي أشار لها شكر فهي إلقاء الضوء ودراسة الحوادث الماضية كوسيلة فعّالة لمنع تكرارها في المستقبل، أي فرض المعايير الهندسية الصارمة عن طريق الالتزام مثلاً بتزويد السقالات بحواجز حماية وعدم تجاوز مسافة البروز الآمنة للألواح (20 سم) لتجنب السقوط المميت على اعتبار أن هذه الحوادث متكررة.

وتفعيل نظام التصاريح والعمل الآمن كحظر مغادرة منصات الرفع في الأوضاع العالية واستخدام أنظمة تثبيت مزدوجة للحماية من السقوط والتي سبق أن حصلت كثيراً ونتج عنها كسور متعددة.

الحلول الارتجالية كارثية

مشيراً إلى أن مخاطر "الحلول الارتجالية" كارثة وتظهر التحقيقات أن الارتجال في مواجهة المخاطر غالباً ما يؤدي إلى مخاطر كبيرة على العمال وبيئة العمل، على سبيل المثال، محاولة العمال موازنة المعدات الثقيلة بأجسامهم عند رفع أحمال تفوق قدرة المعدة هو سلوك عالي الخطورة يؤدي لنتائج كارثية.

الحل يكمن في تعيين عامل إشارة مؤهل (Banksman) واستخدام معدات تتناسب قدرتها مع حجم المهمة المطلوب تنفيذها.

أو حالات شبكات التوتر المتوسط والعالي المتهالكة مع الزمن والتي تشكل بؤرة خطر كبيرة يفترض تأمين كل إجراءات الحماية للعامل فيها.

ثقافة السلامة

وفي النهاية أوضح شكر أن بناء ثقافة سلامة قوية يتطلب تدريب السائقين والعاملين وتوعيتهم بالمخاطر، مع التشديد على اتباع تعليمات السلامة بدقة، وخاصة في مواقع العمل غير المراقبة، وإن الهدف الأسمى ليس فقط التحقيق في الحادث بعد وقوعه، بل بناء نظام "منيع" يتنبأ بالخطر ويمنعه.

آملاً تفعيل دور النقابات المهنية في مراقبة السلامة المهنية والمطالبة دوماً بتفعيلها من الإدارات العامة والوزارات.

البداية بـ 6 ساعات يومياً.. استمرار الجهود لتزويد 600 قرية في ريف الحسكة الجنوبي بالكهرباء

الحرية – خليل اقطيني

تمكنت الكوادر الفنية في قطاع الكهرباء من تشغيل إحدى العنفات الثلاث في المحطة الحرارية لتوليد الكهرباء في منطقة الجبسة جنوب الحسكة.

وذكر مهند الكاطع ممثل شركة سادكوب في الحسكة لـ"الحرية" أن إدارة الشركة قامت بالتعاون مع إدارة منطقة الشدادي، بزيارة ميدانية مشتركة إلى مديرية حقول النفط في الجبسة في الريف الجنوبي للمحافظة، حيث اطّلعت على واقع عمل العنفات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية.

وبيّن أنه تم خلال الزيارة تقييم الجوانب الفنية والتشغيلية للعنفات التي تقوم بتوليد الكهرباء، ضمن إطار الجهود الرامية إلى تحسين واقع الطاقة في المنطقة، كما تم تأمين كميات الوقود اللازمة لضمان استمرارية عمل المحطة، بما يسهم في الحفاظ على استقرار عملية توليد الكهرباء وتحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين.

من جانبه أكد عدنان درويش مسؤول منطقة الشدادي أن الكوادر الفنية في محطة توليد الكهرباء في الجبسة تمكنت حالياً من تشغيل عنفة واحدة من العنفات الثلاث في المحطة، الأمر الذي يتيح إنتاج 10 ميغا واط من الطاقة الكهربائية، والتي تكفي لتغذية الريف الجنوبي في محافظة الحسكة لمدة 6 ساعات متواصلة.

وأوضح درويش أن العمل جارٍ لصيانة وإصلاح وإعادة تأهيل العنفتين المتبقيتين، من أجل رفع الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة إلى 30 ميغا واط، ما يرفع ساعات التغذية إلى ما يزيد على 18 إلى 20 ساعة يومياً، في حال تشغيل العنفات الثلاث في وقت واحد، وهو ما سيقلل من ساعات التقنين بدرجة كبيرة في أكثر من 600 قرية منتشرة جنوبي الحسكة، في منطقة الشدادي ونواحي العريشة ومركدا والدشيشة، بالإضافة إلى قرى ونواحي الهول ورد شقرا وتل حميس وغيرها.

«زراعة جبلة» تنجح في حملتها الاستباقية لمواجهة الصقيع

الحرية – باسمة إسماعيل

نجحت الحملات المبكرة التي أطلقتها دائرة زراعة جبلة، بالتعاون مع الجهات المعنية في احتواء آثار موجة الصقيع الأخيرة، حيث مرت من دون أضرار تذكر على المزروعات بكل أنواعها، ولاسيما البيوت المحمية. ويعزو المزارعون الذين تواصلت معهم "الحرية" هذا النجاح إلى التنسيق الفعّال، والإرشادات الميدانية، والتزامهم بالتعليمات الوقائية، التي أسهمت في رفع الجاهزية وتقليل المخاطر.

الحل الأمثل

أوضح رئيس دائرة زراعة جبلة، المهندس باسل ديوب في حديثه لـ"الحرية"، أنه خلال الجولات الميدانية التي أجريت عقب موجة الصقيع، لم تسجل حالات ضرر تذكر في البيوت المحمية ولا على المزروعات الأخرى.

وبيّن أن الندوات والبيانات العملية تمثل الحل الأمثل، لرفع الوعي بطرق التخفيف من الأضرار، مؤكداً أن التنسيق والمتابعة مع مديرية الكهرباء كان لهما أثر كبير في الحد من تأثير الصقيع، إلى جانب جاهزية فرق الزراعة والكهرباء والطوارئ، للتدخل السريع في حال حدوث أي أعطال.

رفع جاهزية المزارعين

وأضاف ديوب إنه في إطار الجهود الرامية إلى حماية المحاصيل الزراعية، كثفت دائرة زراعة جبلة، بالتعاون مع الوحدات الإرشادية التابعة لها، نشاطها الميداني والتوعوي لرفع جاهزية المزارعين وتعزيز قدرتهم على حماية مزروعاتهم، وخاصة الزراعات المحمية والاستوائية الأكثر تأثراً بالظروف المناخية القاسية.

وأشار إلى أن الكوادر الفنية نفذت حملات إنذار مبكر للصقيع، شملت تنظيم ندوات تعريفية حول طبيعة الصقيع ودرجات خطورته، وشرحاً مفصلاً لأساليب التخفيف من آثاره السلبية، ولم تقتصر الحملات على الجانب النظري، بل تضمنت بيانات عملية وتدريباً مباشراً للمزارعين على إجراءات وقائية أساسية، منها التأكد من سلامة أغطية النايلون والأبواب وعدم نفاذيتها للهواء البارد، وفحص شبكات الري بالرذاذ، ومد طبقة نايلون ثانية لتعزيز العزل الحراري داخل البيوت المحمية.

حماية الإنتاج واستقرار الدخل

ولفت ديوب إلى أن الإرشادات شددت على أهمية ري المزروعات قبل موجات الصقيع، لرفع مقاومة النباتات للبرودة الشديدة، ونفذت جولات ميدانية شملت أغلب المزارعين، مع تركيز خاص على الزراعات الاستوائية، حيث جرى توجيههم إلى ضرورة تغطية الأشجار ولفها بأكياس خاصة لحمايتها من انخفاض درجات الحرارة.

وأكد ديوب أن التنسيق المستمر مع مديرية الكهرباء، أسفر عن إيصال التيار الكهربائي إلى العديد من القرى التابعة للوحدات الإرشادية، ولاسيما المناطق التي تنتشر فيها الزراعات المحمية، ما أسهم بشكل مباشر في تخفيف حدة الصقيع وتقليل تأثيره على المحاصيل، وحماية الإنتاج النباتي واستقرار دخل المزارعين.

من جهته، بيّن المزارع عزيز أبو عيسى من قرية بسيسين الغربية، في حديثه لـ"الحرية" أن أغلب مزارعي منطقة جبلة تجاوزوا هذه الموجة وقد مرت من دون أضرار تذكر، حيث كانت درجة الحرارة في أول يوم صقيع ناقص ست درجات بقريته، وبفضل التعاون الوثيق مع الجهات المعنية، والاستجابة المبكرة للتحذيرات، التي وضعت موضع التنفيذ في الوقت المناسب.

تعزيز الأمن الزراعي

تأتي هذه الإجراءات ضمن خطة متكاملة لتعزيز الأمن الزراعي وتقليل الخسائر الموسمية في ظل التحديات المناخية المتزايدة، بما يدعم استمرارية الإنتاج وجودته في منطقة جبلة ومحيطها، ويؤكد أهمية العمل التشاركي بين الجهات الرسمية والمزارعين في مواجهة المخاطر المناخية.

وحدة متخصصة لتمكين النشر الأكاديمي الخارجي بجامعة حمص

الحرية – إسماعيل عبد الحي

أسست جامعة حمص أول وحدة متخصصة لتمكين النشر الأكاديمي الخارجي لتعزيز البحث العلمي والارتقاء به لمستوى النشر الأكاديمي الدولي، وجاء تأسيسها انسجاماً مع رؤية الجامعة في دعم الباحثين ورفع جودة البحث العلمي وترسيخ حضور الجامعة في المجلات العلمية وقواعد البيانات العالمية وصولاً لرفع تصنيف الجامعة عالمياً.

الدكتور محمد عباس رئيس الوحدة أكد أن تأسيس الوحدة في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية بجامعة حمص يأتي خطوة استراتيجية هدفها توفير بيئة داعمة ومحفزة للباحثين، مشيراً إلى أن الوضع الراهن للنشر الأكاديمي في جامعة حمص يندرج تحت شقين أساسيين الأول نشر أكاديمي داخلي ضمن الجامعات السورية والثاني النشر الخارجي، وأوضح أن النشر الداخلي حالياً أفضل من الخارجي حيث لا يزال خجولاً حتى غايته نظراً لقلة عدد الباحثين الناشرين خارجياً وغالبية الباحثين برأيه يرون صعوبة في النشر الخارجي ظناً منهم أنه يتطلب مبالغ مالية كبيرة ويستغرق مدة زمنية طويلة.

وبين عباس لـ"الحرية" أن الهدف هو تبديد المخاوف لاسيما أن الوحدة أسست استجابة لحاجة الباحثين الفعلية في الكلية بالتنسيق مع عمادة الكلية ورئاسة الجامعة، وهي أول وحدة بحثية على مستوى جامعة حمص حيث انطلقت في تشرين الثاني من العام الماضي .

وأضاف عباس: تكمن رسالتنا في دعم وتمكين الباحثين في الكلية على نشر أبحاثهم في المجلات العلمية العالمية المرموقة خارجياً، أما هدفنا الأساسي فهو المساهمة في رفع تصنيف جامعة حمص كون النشر جزءاً أساسياً من معايير التصنيف الأكاديمي للجامعة ونقدم خدمات منها التمكين والتدريب والدعم اللغوي والتحريري والاستشاري والتوثيق والمتابعة وتشكل لجان مختصة من ستة أعضاء هي هيئة تدريسية في الكلية مسؤولة عن الخدمة ولكل خدمة على حدة، وتحدث عن إطلاق الخدمات تباعاً مع آلية الرد على المراجعين وحتى تاريخه تم تسجيل 150 باحثاً على المنصة منوهاً أنه بعد التحرير أصبح بمقدور الباحثين الوصول إلى منصات علمية كان يتعذر الوصول إليها سابقاً بسبب الحظر إضافة للوصول إلى المعلومة ذاتها حيث أصبحت الفرصة متاحة في الوصول لمعظم المواقع.

وعن معايير البحث العلمي نوه عباس إلى ضرورة التأكد من صحة البحث وألا يكون مقتبساً أو مسروقاً والتأكيد على اللغة الإنجليزية بأن تكون جيدة وأشار إلى أن خطة العام الحالي تتضمن مجموعة من الأنشطة والورشات التدريبية سيتم الإعلان عن إحداها قريباً تحت عنوان أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي لتمكين الطلاب من استخدام الأدوات إضافة لورشات لاختيار المجلات وكتابة رسائل التغطية وورشات خاصة بالباحثين لمساعدتهم خلال فترة النشر والعمل على توثيق الخدمات والاستشارات.

محاضرات تعريفية

تحدث عباس عن أبرز أنشطة الوحدة منذ تأسيسها ومنها محاضرة تعريفية بعنوان خطوات تسجيل رسالة الماجستير من الفكرة إلى الاعتماد بمشاركة باحثين وطلاب دراسات عليا كما تم تنظيم ملتقى "الهمك" للجودة والتمكين بالتعاون مع وحدة ضمان الجودة بمشاركة طلاب السنة الخامسة وطلاب الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية إضافة لإقامة ورشة عمل "كيف تحول مشروع التخرج إلى ورقة بحثية ركزت على تحويل مشاريع التخرج إلى أبحاث قابلة للنشر الخارجي .

وأخيراً أشار إلى التحضير لإطلاق الموقع الإلكتروني للوحدة لتسهيل الوصول إلى خدماتها وتنفيذ مسح للحضور الرقمي لباحثي الكلية على المنصات العالمية أسفر حتى الآن لإنشاء 150 حساباً أكاديمياً وتم إعداد دليل إرشادي للتسجيل على المنصات الأكاديمية الرقمي وتستعد وحدة تمكين النشر الأكاديمي الخارجي لإطلاق برامج تدريبية جديدة خلال علم 2026 والبدء بتوثيق الأبحاث المنشورة في الكلية ضمن قاعدة بيانات متخصصة .

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـد 1 شـباط 2026 م

الأطباء المقيمون في مشافي طرطوس الحكومية

بيـن نقـص الإمكانـات وطـول سـاعات العمـل

الحرية – وداد محفوض

يواجه الأطباء المقيمون في مشافي طرطوس الحكومية ضغوطاً كبيرة نتيجة ساعات العمل الطويلة والمناوبات المرهِقة، مقابل أجر متدنٍ، في ظل نقص في التدفئة والطعام والخدمات الأساسية في عدد من مشافي المحافظة.

وتعتمد المشافي الحكومية بشكل أساسي على الأطباء المقيمين، وهم خريجو كليات الطب البشري الذين يتعاقدون بهدف التخصص، حيث تتراوح مدة الإقامة بحسب الاختصاص بين 4 إلى 7 سنوات.

معاناة ومطالب

وفي استطلاع أجرته "الحرية" لواقع الأطباء المقيمين في عدد من مشافي المحافظة، بين عدد من الأطباء واقع العمل ومعاناتهم، حيث أشارت طبيبة مقيمة في مشفى الشيخ بدر الوطني، إلى افتقار المشفى للعديد من المواد والخدمات الأساسية الخاصة بالاختصاص، ولاسيما مادة "الملوّن" التي تُعد عنصراً رئيسياً في تشخيص الحالات العينية، إضافة إلى النقص في أجهزة تشخيص مهمة كالمجهر.

وبيّنت أن ضغط العمل والمناوبات الطويلة والمتتالية يؤدي إلى إنهاك الطبيب جسدياً ونفسياً، لافتة أن السكن المخصص للأطباء المقيمين يفتقر إلى وسائل التدفئة، خاصة في ظل الأجواء الباردة والثلوج التي حدثت مؤخراً. وأن مخصصات الطعام والخبز تُعد قليلة جداً، رغم أن السكن نظيف ومرتب بشكل عام.

وأضافت إن التحصيل العلمي محدود ويعتمد في أغلب الأحيان على الجهد الذاتي للطبيب، في حين تُكتسب الخبرة من خلال العدد الكبير للمراجعين وتنوّع الحالات، مؤكدةً أن المطالبات المتكررة بتأمين مواد الفحص أو إصلاح الأجهزة لم تلقَ استجابة حتى الآن.

من جهتها، أوضحت طبيبة مقيمة "في قسم الداخلية في المشفى الوطني بطرطوس، أن الدوام مقبول نسبياً، إلا أن المناوبات تُعد صعبة، مشيرةً إلى أن السكن نظيف لكنه بحاجة إلى دعم أفضل بالتدفئة، أما الطعام، فذكرت أنه جيد من حيث النوعية، مع وجود نقص أحياناً في الكميات. وأكدت أن التحصيل العلمي في المشفى الوطني ممتاز، حيث يشارك الأطباء المقيمون بشكل دائم في محاضرات علمية، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية حديثة بالتعاون مع فريق الجمعية الطبية السورية الأمريكية "SAMS". ولفتت إلى أن اكتساب الخبرة يعتمد بشكل أساسي على اجتهاد الطبيب وسعيه المستمر للبحث والمتابعة.

وبيّنت أن أكثر ما يرهق الأطباء المقيمين هو ضغط العمل وساعاته الطويلة، معربة عن أملها بإيجاد آلية عادلة لتوزيع المقيمين على الأقسام التي تتطلب جهداً مضاعفاً بشكل دوري ومنصف.

بدورها، تحدثت الطبيبة المقيمة بمشفى التوليد والأطفال بطرطوس عن صعوبة المناوبات الطويلة، حيث تصل إلى 4 أيام متواصلة لطلاب السنة الثانية، فيما يعمل طلاب السنة الأولى بنظام مناوبات لمدة 5 أيام متتالية على مدار 24 ساعة.

اكتساب الخبرة

أما التحصيل العلمي، فأكدت أنه يعتمد بشكل أساسي على جهد المقيم، من خلال كثرة الأسئلة والتواصل المستمر مع الأطباء الاختصاصيين، الذين يقدّمون الدعم حتى خارج أوقات الدوام، إضافة إلى التعاون عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الحالات الطارئة.

وأضافت إن الأطباء المقيمين يخضعون لتقييمات علمية دقيقة كل 6 أشهر، تتطلب دراسة مكثفة، وتسهم في ترسيخ المعلومات واكتساب الخبرة.

وحول واقع الأجهزة، أكدت أن المشفى، رغم محدودية الإمكانات، يبقى من أفضل الأماكن للتدريب، مشيرةً إلى توفر أجهزة التنفس وسحب المفرزات وأجهزة مراقبة نقص الأكسجة، مع وجود نقص سابق في الحواضن تم تداركه بفتح شعبة ثالثة، بمستوى من النظافة والتعقيم العالي قبل وبعد أي استخدام.

نقابة الأطباء

وفي تصريح لـ"الحرية"، أوضح نقيب أطباء طرطوس الدكتور عبد الله طرطوسي أن النقابة تعامل الأطباء المقيمين معاملة الأطباء الاختصاصيين من حيث الحماية والحفاظ على حقوقهم، مع مراعاة أوضاعهم المادية من خلال تخفيض بعض الرسوم، نظراً لعدم السماح لهم بفتح عيادات خاصة.

وبيّن د.طرطوسي أن النقابة تنصح الأطباء المقيمين، في حال وجود أي شكوى تتعلق بالمشفى أو السكن، بمراجعة إدارة المشفى ومديرية الصحة أولاً، وفي حال تعذر الحل، يمكن تقديم شكوى إلى النقابة التي تقوم بدورها برفعها إلى النقابة المركزية في دمشق، مؤكداً أن دور النقابة يقتصر على المتابعة وإيصال الشكاوى للجهات المعنية، كونها ليست جهة تنفيذية أو وصائية.

حماية المستهلك تطمئن:

مـا يـروج عـن المتـة لأغـراض تجاريـة

الحرية – باديه الونوس

أثار موضوع سحب مادة المتة من الأسواق في عدد من الدول الأوروبية حالة من القلق والارتباك بين المستهلكين محلياً، لأسباب عدة في مقدمتها كون المتة مشروباً شعبياً بسيط المكونات ومحبباً للجميع ورخيصاً مقارنة مع القهوة وغيرها، خصوصاً في ظل الضغوط الاقتصادية الحالية.

مجرد شائعات

للتحقق من صحة هذه الشائعات، تواصلت "الحرية" مع أمين سر حماية المستهلك، عبد الرزاق الحبزة، الذي أوضح أن مثل هذه الأخبار المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي عادة ما تكون حملات غير دقيقة أو لأغراض تجارية، وأكد أن جميع المواد التي تدخل البلاد تخضع لإجراءات رقابية صارمة تشمل تحاليل كيميائية وجرثومية، وغالباً ما يتم تحليل المنتجات حتى على حسابنا الشخصي، مشدداً على أن هذه الأخبار الهدف منها إثارة القلق، وأنها ليست المرة الأولى التي تنتشر فيها مثل هذه الإشاعات.

يجب تطمين الناس

وأشار الحبزة إلى أهمية إصدار الجهات الرسمية المختصة التوضيحات اللازمة لإطلاع المواطنين على الحقيقة، بالإضافة إلى ضرورة أخذ عينات من المتة ومن غيرها من المواد الغذائية التي قد تُغش بمواد ملونة أو منكهات مضافة بصورة غير شرعية، وأوضح أن الحالات المسرطنة لا تظهر في فترة قصيرة كما تُروّج في وسائل التواصل الاجتماعي، التي غالباً ما تنشر معلومات غير صحيحة تستهدف إثارة الذعر

احذروا السكر

بدوره، أكد طبيب الاعشاب عبد العزيز علي لـ "الحرية" أن المتة لا تسبب آية أمراض وانما قد تكون طريقة التخزين التي تنتشر فيها القوارض قد تسبب العديد من الأمراض والمدة التي تخزن والمكان، وبالمحصلة هي أعشاب كنوع من الزهورات، مشيراً إلى أن مادة السكر التي تضاف إلى المتة هي العامل المسبب لأمراض عديدة من ضمنها السرطانات.

ونفى طبيب الأعشاب أن يكون لها أضرار معينة وإنما هي أعشاب طبيعية والمرارة التي تتضمنها مفيدة جداً للجسم ناهيك عن أهمية الأعشاب المضافة لها مثل الشيح وغيرها التي تشكل فائدة للجسم ومعالجة لأمراض عديدة.

بقصد التشهير

وكانت مجموعة كبور قد أكدت في بيان لها أن جميع منتجاتها ما زالت متاحة في الأسواق الأوروبية بشكل قانوني ومتوافق مع الاشتراطات الصحية الأوروبية، وأنها تقوم بالتصدير للاتحاد الأوروبي منذ أكثر من عشر سنوات، ونفت الشركة بوضوح سحب كل الكميات، موضحة أن ما تم سحبه هو تحضيرة واحدة فقط من كل منتج في السوق الألمانية. كما أكدت المجموعة أنها تحتفظ بحقها القانوني في ملاحقة أي جهة تنشر معلومات خاطئة أو مجتزأة بقصد التشهير والإساءة إلى سمعتها التجارية.

ارتفاع بأسعار الخضار في أسواق دير الزور

الحرّية – عثمان الخلف

سجلت أسـواق ديـر الـزور ارتفاعاً ملحوظاً في معظم أنـواع الخضار ، ما شكّل عامل ضغطٍ معيشياً على الأسر ، فيما تحضر مبررات ذلك ، لتبدأ بكون بعض هذه الخضروات ليست في موسم إنتاجها، مروراً بتكاليف النقل، ومـا يرتبط بذلك من ارتفاع وقودها، كـون بعض تلك الأنـواع تُجلب من محافظات أخرى.

ارتفـاع

ووفـق مـا رصـدتـه " الـحـرّيـة " خلال جولتها على سوق مدينة دير الـزور، فإن سعر كيلو البندورة بات يتراوح مابين 8 – 10 آلاف ليرة سوريّة، والخيار بين 9 – 10 آلاف ليرة، والبطاطا 4 – 5 آلاف ، والليمون بين 10- 15 ألف ليرة، في حين وصل سعر الكيلو غرام الواحد من الباذنجان والكوسا إلى 12 ألف ليرة، والفليفلة الخضراء 10 آلاف ليرة والحمراء 12 ألف ليرة، والجزر 5 آلاف ليرة، والقرنبيط 4 آلاف ليرة، والملفوف 3500 ليرة، والفول 6 آلاف والثوم ما بين 15 – 20 ألف ليرة.

كما تضاعفت أسعار الحشائش، حيث قفز سعر ربطة البقدونس والجرجير والبصل الأخضر والنعناع والفجل من 500 الى 1500 ليرة.

نتيجة التكاليف

عددٌ من تجار الخضار في سوق الهال ، أشـاروا في حديث لـ" الحرّية "، إلى أن ارتفاع أسعار الخضار تقف خلفه جملة أسـبـاب، فبعضها ليست فـي موسم إنتاجها، لذا فالأمر طبيعي، لجهة ارتفاع سعرها ، وسيلمس الانخفاض مع بدء موسم إنتاجها الطبيعي، كما أن تكاليف نقل هذه المواد مُرتفعة، إذا ما لاحظنا أيضاً أن أغلبها تُجلب من محافظات أخرى ، وما يرتبط بها من وقود وعمالة، لافتين إلى انخفاض مساحات زراعة الخضروات أيضاً.

رئـيـس دائـــرة حـمـايـة المستهلك فـي مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بسام الهزاع، أكد أن ارتفاع أو انـخـفـاض أسـعـار المُـنـتـج الـزراعـي خاضعٌ لوفرته ، وبالتالي لقانون العرض والطلب، علماً أن المديرية لا تدخر جهداً في ضبطها، وتكثيف دوريـات الرقابة، وقدأجرت مؤخراً دورة تدريبيّة لعناصرها الجدد والقدامى، شارك بها 35 عاملاً في المديرية، وهدفت إلى تعزيز كفاءة العمل الرقابي في مجالي حماية المستهلك وسلامة الغذاء .

وتضمنت الدورة محاضرات نظرية وتطبيقيّة ، استمرت لقرابة 15 يوماً، مؤكداً أنها تؤهل المراقب للنزول إلى الأسواق ومتابعة عمله الرقابي، وجـاءت كـإجـراء تـمـهـيـدي يسبق افتتاح شعبٍ رقابيّة جديدة في ريف المحافظة.

تعاون سوري مع منظمة «جايكا» لدعم محطات التوليد ورفع كفاءتها

الحرية– زهير المحمد

بحث معاون وزير الطاقة لشؤون الكهرباء المهندس عمر شقروق، مع وفد من منظمة التعاون الياباني "جايكا" آفـاق التعاون في قطاع توليد الكهرباء.

وتناول الاجتماع الـذي عقد بمبنى وزارة الطاقة وبحضور مدير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء بسوريا المهندس محمد فضيلة، دراسـة عدد من الملفات المتعلقة بتعزيز التعاون الفني وسبل دعـم قطاع التوليد، ولا سيما في المحطات التي أنشأتها الشركات اليابانية، إضافة إلى بحث إمكانية تزويد هذه المحطات بقطع تبديل يابانية، بما يسهم في رفع كفاءتها وضمان استمرارية عملها.

كما تم الاتفاق على تدريب كوادر هندسية متخصصة في مجال التوليد، بما يعزز القدرات الوطنية ويدعم جهود تطوير المنظومة الكهربائية.

«الحبوب» تتسلم مخازين القمح في اليعربية وتل علو بالحسكة

الحرية – خليل اقطيني

تسلمت المؤسسة العامة لخزن وتسويق الحبوب، مخازين القمح في بلدة اليعربية شمال شرق الحسكة.

وذكر صفوان قديد أحد المسؤولين في المؤسسة لـ"الحرية" أن المؤسسة العامة لخزن وتسويق الحبوب تسلمت صوامع اليعربية، التي تحتوي على أكثر من 10 آلاف طن من القمح، كما تم تأمين الحماية الأمنية اللازمة لصوامع تل علو البيتونية التي تحتوي على أكثر من 100الف طن من القمح.

مـن جانبه أوضـح عـبـدالله الجشعم المكلف بتسيير أمـور ناحية اليعربية أن الحكومة السورية وبمجرد بسط الجيش العربي السوري سيطرته على المنطقة، بـادرت إلـى تعيين حـراس مدنيين على مخازين القمح الـمـوجـودة فـي البلدة للحفاظ عليها من العبث، كما تم تعيين 16 حارساً على صوامع تل علو الثانية، بعد أن قام بعض العابثين من ضعاف النفوس بفتح إحـدى الخلايا، وتـم ضبط الوضع والحفاظ عليها.

مبيناً أن وفـداً من المؤسسة العامة للحبوب زار المخازين وتأكد من حمايتها، وتسلمها أصولاً وأصبحت تحت تصرف الإدارة العامة للمؤسسة.

تصديق الوثائق في يوم واحد.. المكتب القنصلي في حمص يُنجز أكثر من 200 ألف معاملة

الحرية – ميمونة العلي

كشف مدير المكتب القنصلي في حمص بـلال شـرف الـديـن فـي تصريحه لـ"الحرية" أن المكتب يـواصـل عمله بكفاءة رغم التحديات وضغط المعاملات اليومي، ملتزماً بتبسيط الإجراءات وتطوير المنظومة التقنية باستمرار ضماناً لتقديم الخدمة الجيدة للمراجعين بالسرعة الممكنة، مبيناً أن عمل المكتب شهد تحديثاً جـوهـريـاً، حيث أصـبـح تصديق الأوراق يتم مباشرة فـي الـيـوم نفسه دون الحاجة إلـى مراجعة المكتب في يـوم لاحـق، وتضمن هـذا التحديث أيضاً تطوير نـظـام الـعـمـل، وإضـافـة كـوادر بشرية جديدة، وتحديث الأجهزة التقنية للتعامل بكفاءة مع الازدحـام اليومي، كما تم إلغاء تعقيدات الموافقات الأمنية، ويتم استقبال المراجعين عبر أربع نوافذ مخصصة لتقديم الخدمة وفق نظام "الدور"، مـع إيـلاء أولـويـة خاصة لـذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والحوامل، والمرضى، ما ساهم في تسريع إنجاز المعاملات؛ حيث صدق مكتب حمص أكثر من 200ألف وثيقة منذ انطلاق المكتب.

مبيناً اخـتـلاف قيمة رسـوم تصديق الـوثـائـق بـاخـتـلاف نـوع الـوثـيـقـة الـمـراد تصديقها وهي قيم مدروسة، مبيناً تسديد الرسوم المالية المستحقة في المصرف التجاري قبل إتمام عملية التصديق.

تسهيلات خاصة بتصديق الوثائق الدراسية

ولـفـت شـرف الـديـن إلـى أنـه تم إقرار تسهيلات خاصة بتصديق الوثائق الـدراسـيـة، فأصبح الاكـتـفـاء بتصديق خارجية البلد الـصـادر عنها الشهادة التعليمية كافياً لإتـمـام الإجـــراءات، وذلـك بعد مصادقة سـفـارة الـدولـة الـمُـصـدرة للوثيقة فـي دمـشـق، كما يُشترط لتصديق الأوراق الوزارية وجود ختم رسمي معتمد من الجهة الوزارية المختصة التي أصدرت الوثيقة.

ونوه شرف الدين بإمكانية تسديد رسوم الفواتير التجارية؛ إما عبر البعثات الدبلوماسية الـسـوريـة (القنصليات والسفارات) في الخارج، أو مباشرة عبر المكتب القنصلي في حمص. ولفت شـرف الدين إلـى أن المعاملات التي يتم تصديقها فـي المكتب تشمل جميع أنواع الوثائق العامة، والوكالات، والإحالات.

بـالإضـافـة إلـى الـوثـائـق التجارية والشهادات التعليمية؛ مشيراً إلى أن عدد المراجعين يصل أحياناً إلى 1700 مراجع في أوقات الـذروة، بينما لا يقل عن 1000 مراجع في الأوقات الطبيعية.

الحرية
العـدد 30 | السـنة الثانيـة | الأحـد 1 شـباط 2026 م

هل تتحول زراعة الأسطح إلى رافد للأمن الغذائي؟

الحرية– إلهام عثمان

مع تصاعد أسعار الخضروات وضغط تكاليف المعيشة على الأسر السورية، عادت زراعة الأسطح إلى الواجهة بوصفها حلاً بديلاً يعد بالاكتفاء الذاتي وتقليل الفاتورة الغذائية، وبرزت مبادرات ذكية، حيث انتشرت فوق أسطح العمارات، خاصة في المناطق الشعبية، حاملة شعارات الزراعة الآمنة واستغلال المساحات المهملة، لكن بين الحماس الشعبي والواقع الاقتصادي، يبرز سؤال جوهري وهو: هل تمثل زراعة الأسطح مشروعاً حقيقياً يمكن البناء عليه، أم مجرد محاولات منزلية محدودة لا تتجاوز حدود التجربة الفردية؟

خارج حسابات السوق

بين المهندس الزراعي رشيد السبع أن زراعة الأسطح نشاط منزلي محدود خارج حسابات السوق والأمن الغذائي.

مضيفاً في تصريح لـ"الحرية": إن مبادرات زراعة الأسطح تعد جهوداً فردية محدودة النطاق، تستهدف بالأساس تلبية احتياجات أشخاص بعينهم داخل منازلهم، ولا يمكن اعتبارها وسيلة قادرة على تغطية احتياجات السوق أو إحداث تغيير مؤثر في حركة الأسعار أو منظومة الأمن الغذائي على المستوى القومي.

مساحات ضيقة

هذا النوع من الزراعة لا يدخل ضمن خطط الإنتاج الزراعي المعتمدة هذا ما أشار إليه السبع، نظراً لاعتماده على مساحات ضيقة وإمكانات بسيطة لا تسمح بإنتاج كميات كبيرة قابلة للتسويق أو التداول التجاري، مؤكداً أن الأمن الغذائي يرتبط بمنظومات إنتاج واسعة النطاق، وسلاسل إمداد متكاملة، وسياسات زراعية قائمة على التخطيط والإنتاج الكمي.

منوهاً بأن وزارة الزراعة ليس لها دور إشرافي في هذه المبادرات فنياً أو تنظيمياً، باعتبارها أنشطة فردية اختيارية، يقوم بها المواطنون فوق أسطح المنازل بدافع الرغبة في الحصول على خضراوات آمنة للاستخدام الشخصي.

بعد إيجابي

وأضاف: هذه التجارب رغم محدوديتها، قد تحمل بعداً إيجابياً من حيث تعزيز الوعي البيئي، وتشجيع بعض الأسر على استغلال المساحات غير المستخدمة، لكنها تظل خارج إطار التأثير الفعلي في الأسواق أو خطط الدولة المتعلقة بتوفير الغذاء.

كلمة السر

التنظيم هو كلمة السر لتحويل زراعة الأسطح من تجارب فردية إلى قيمة إنتاجية قابلة للقياس، وفي هذا الإطار يقول خبير الاقتصاد الزراعي جمال صايمه: إن مبادرة زراعة الأسطح تحمل فكرة إيجابية، لكنها تظل محدودة الفاعلية ما لم تخضع لتنظيم واضح يضمن تعميم الاستفادة منها وتحقيق الغاية المرجوة على نطاق أوسع.

نموذج استرشادي

كما أضاف صايمه: نجاح هذه المبادرة يرتبط بوجود نموذج استرشادي واضح يحتذى به، حيث يحدد آليات الزراعة ونوعية المحاصيل المناسبة، وطرق الري، وأساليب المتابعة، بما يسمح بتطبيق التجربة بصورة مدروسة بدلاً من الاجتهادات الفردية المتفرقة.

أطر فنية

وشدد صايمه على أهمية تدخل وزارة الزراعة، إلى جانب أجهزة الإرشاد الزراعي، لتنظيم هذا النشاط ووضع أطر فنية تضمن سلامة التطبيق وكفاءة الإنتاج، مع تجنب أي نتائج سلبية قد تنتج عن ممارسات عشوائية أو استخدام غير مدروس للمدخلات الزراعية.

وزن اقتصادي ملموس

وأشار خبير الاقتصاد الزراعي إلى أن التأثير الحقيقي لمبادرة زراعة الأسطح على الأمن الغذائي لا يمكن الحديث عنه إلا إذا بلغ حجم الإنتاج ما يقارب 10 % من معدلات الاستهلاك، موضحاً أنه عند هذه النقطة فقط يمكن اعتبار المبادرة ذات وزن اقتصادي ملموس.

مبيناً أن بقاء الإنتاج في حدود ضيقة وكميات محدودة يجعل من زراعة الأسطح نشاطاً فردياً يخدم أصحابها فقط، دون أن ينعكس بصورة واضحة على الأسواق أو منظومة توفير الغذاء بشكل عام، مؤكداً أن التنظيم والتخطيط هما الفيصل بين مبادرة رمزية وتجربة قابلة للتوسع والتقييم.

تحديث منظومة الطاقة في مخابز اللاذقية لضمان استقرار الإنتاج

الحرية– آلاء هشام عقدة

تسلم فرع المؤسسة السورية للمخابز في اللاذقية دفعة جديدة من المولدات الكهربائية الحديثة من طراز "كيمينز كاتم"، بقدرة 60 كيلو فولت أمبير (KVA).

محمود قاضي مسؤول المكتب الإعلامي لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية بين لـ " الحرية" أن استلام هذه الدفعة يأتي في إطار سعي فرع مخابز اللاذقية لرفع كفاءة الأداء وضمان استمرارية الإنتاج.

مؤكداً أن هذه المولدات ستُوزَّع على عدة أفران في المحافظة، حيث ستحل محل المولدات القديمة والمتهالكة، وذلك حسب حاجة كل مخبز وبعد الكشف على المولدات بالمخابز، حيث سيتم التوزيع على مخبز الغراف، مخبز الصليبة، مخبز اللاذقية، مخبز البهلولية، وتأتي هذه الخطوة بدعم من منظمة الأغذية العالمية (WFP).

ونوه القاضي بأهمية المولدات الجديدة والتي تهدف إلى ضمان استقرار التشغيل وجودة الإنتاج، بالإضافة إلى توفير طاقة مستقرة لدعم المخابز واستمرار تزويد المواطنين برغيف الخبز.

مضيفاً أن المولدة أصبحت أساسية في الإنتاج وليست احتياطية لكون أغلب ساعات الإنتاج تعتمد على الكهرباء و المولدات،

7 ملايين م3 المياه المخزنة في سدود درعا.. ومصادرة أكثر من 30 حفارة مخالفة

الحرية – وليد الزعبي

أوضح مدير الموارد المائية في درعا المهندس هاني عبد الله أنه يجري من خلال الكوادر الفنية في المديرية مراقبة مستوى تخزين السدود بعد الهطلات المطرية الأخيرة والتي بلغت نسبها نحو 60% من المعدل العام.

وأكد في تصريح لـ"الحرية" أن إجمالي كميات المياه المخزنة في مختلف سدود المحافظة قارب 7 ملايين متر مكعب، تركز معظمها في سدود تسيل وغدير البستان وغربي طفس وعدوان في المنطقة الغربية وسد المتاعية بالمنطقة الشرقية، بالإضافة إلى سد درعا الذي حظي هذا العام بوارد مائي لا بأس به من خلال مسيل أبو الوي القادم من جهة الحدود الأردنية مارا ببلدة نصيب إلى غرز ثم وادي الزيدي لينتهي إلى بحيرة سد درعا، وبعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات لهذا المسيل.

وبيّن مدير الموارد أن معظم هذه السدود تعتمد على الجريانات الناتجة عن الهطلات المطرية الغزيرة والمتكررة حتى الوصول إلى نسبة تخزين جيدة، مع العلم أن إجمالي عدد سدود المحافظة يبلغ 16 سداً تصل طاقتها التخزينية التصميمية إلى نحو 92 مليون متر مكعب.

وذكر أن الكميات المخزنة في السدود تسهم في الري التكميلي للمحاصيل الشتوية وفي مقدمتها محصول القمح الاستراتيجي، والمتبقي يتحول للري الصيفي للمحاصيل المزروعة ضمن المساحات الواقعة ضمن نطاق توزع شبكات الري المنطلقة من السدود.

وبالنسبة لواقع الموارد الجوفية من آبار وينابيع، كشف المهندس عبد الله ملاحظة ارتفاع مناسيب المياه في بعض الآبار والحفاظ على مناسيب في أخرى، إضافة إلى تحسن في غزارات بعض الينابيع الرافدة لمياه الشرب.

وتطرق في هذا الإطار إلى ظاهرة حفر الآبار المخالفة العشوائي، والمتابعة الحثيثة من مديرية الموارد وبذل كل الجهود لمنع حفر مثل تلك الآبار، حيث قامت المديرية وبالتنسيق مع المفارز الأمنية في المحافظة بمصادرة العديد من الحفارات التي كانت تقوم بالحفر المخالف، حيث وصل عددها إلى أكثر من 30 حفارة مصادرة موجودة في مرأب المديرية مع تنظيم الضبوط اللازمة بها.

إغلاق معارض سيارات وإزالة مقاهٍ مخالفة في اللاذقية

الحرية – نهلة أبو تك

لم يعد مشهد إشغالات الأرصفة من قبل معارض السيارات، والتمدد العشوائي على حساب الشارع العام، تفصيلاً عابراً في مدينة اللاذقية، بل تحوّل إلى مشكلة يومية تمسّ حياة المواطنين وحقهم البديهي في المرور والوقوف والتنقّل. ومع تصاعد الشكاوى الشعبية، بات التدخل ضرورة لا خياراً قابلاً للتأجيل.

وبتوجيه من محافظ اللاذقية، وبالتعاون مع مجلس مدينة اللاذقية، أغلِق عدد من معارض السيارات الخاصة داخل المدينة، بعد مخالفتها التعليمات الإدارية التي تنص على السماح بإيقاف سيارتين فقط أمام كل معرض، في وقت تحوّلت فيه الأرصفة والمساحات العامة إلى ساحات عرض مفتوحة بلا ضوابط، على حساب حق المشاة وسكان الأحياء.

ولم يأتِ القرار بشكل مفاجئ، بل سبقه سيل من الشكاوى والاعتراضات من القاطنين في المناطق المتضررة، الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين سيارات معروضة، وأرصفة مغلقة، وطرقات ضيقة، دون حلول ملموسة، ما وضع الجهات المعنية أمام مساءلة شعبية مباشرة أعادت طرح السؤال الجوهري لمن الشارع؟ وعلى من يُطبَّق القانون؟

وفي تصريح لـ«الحرية»، أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية أحمد خليل منى أن الإجراءات المتخذة «جاءت استجابة مباشرة لمطالب المواطنين، وحماية للحق العام الذي لا يمكن التساهل في التعدي عليه تحت أي ذريعة، سواء كانت اقتصادية أو خدمية».

وأضاف: «القانون واضح، وقد تم توجيه إنذارات وتنبيهات متكررة للمخالفين، إلا أن الاستمرار في التعدي على الأرصفة والشارع العام فرض الانتقال من مرحلة التحذير إلى مرحلة الإجراء، ولن يكون هناك أي تراجع أمام مخالفات تمسّ راحة المواطنين أو تشوّه التنظيم المدني للمدينة».

بين الوعد والانتظار

في المقابل، تتجه أنظار المواطنين وأصحاب المهنة إلى سوق مكاتب السيارات في المنطقة الصناعية باللاذقية، الذي يُفترض أن يشكّل البديل المنظم للفوضى القائمة داخل الأحياء السكنية. وبيّن رئيس مجلس المدينة أن موعد الانتهاء من تجهيز السوق حُدّد في الأول من نيسان، مع استكمال أعمال البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما يشمل شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء، إضافة إلى أعمال التزفيت والإنترلوك وتجهيز المكاتب والمداخل، بما ينسجم مع المشهد الحضاري للمدينة.

مقاهٍ مخالفة

وفي السياق ذاته، شهد الكورنيش الجنوبي في اللاذقية إزالة عدد من المقاهي بعد انتهاء عقود استثمارها، وعدم التزام أصحابها بإخلاء المواقع وفق الشروط المحددة.

وأكد منى أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لإجراءات استعادة الأملاك العامة، ومنع تحويل الواجهات البحرية إلى مساحات مغلقة على حساب حق المواطنين في الوصول إلى الشاطئ، مشدداً على أن الكورنيش ملك عام لا يجوز التعدي عليه أو استثماره خارج الأطر القانونية.

الاختبار الحقيقي للإدارة

اليوم، لا تُقاس القرارات بعدد المحال المغلقة أو الإشغالات المُزالة، بل بقدرة الإدارة المحلية على الاستمرار في تطبيق القانون بعد انحسار الضجيج، ومنع عودة المخالفات بصيغ جديدة. فالمساءلة الشعبية لا تنتهي عند لحظة الإغلاق، بل تبدأ منها.

ويبقى الشارع اللاذقاني في موقع المراقب، لا الخصم ولا الشريك، بانتظار أن تتحول هذه القرارات إلى نهج دائم، لا حملة مؤقتة.

الواقع المائي جيد في طرطوس نتيجة تحسن غزارة الينابيع

الحرية– ثناء عليان

وصف المدير العام لمؤسسة المياه في طرطوس عبد الله الحمود الواقع المائي في المحافظة بالجيد، نتيجة التحسن الملحوظ بغزارة الينابيع الرئيسية والفرعية ومنها "نبع السن، ونبع الديرون، ونبع والشماميس، بعد موسم مطري غزير. وأكد الحمود لـ"الحرية" أن المؤسسة تعمل على تأمين مصادر إضافية للمياه عن طريق حفر وتجهيز مجموعة من الآبار كبئر المرقب في بانياس.

ولإنهاء مشكلة العطش التي يعاني منها ريف القدموس بيّن الحمود أن هناك خطة لتأمين مصدر مائي بحدود 300 متر مكعب عن طريق حفر وتجهيز آبار جديدة، وإنشاء شبكة خطوط بطول 3 كم تقريباً لتخديم أكبر عدد من القرى التابعة لريف القدموس، والذي يعاني أزمة مياه حيقيقة وبالأخص خلال فترة الصيف.

تحسين وصول المياه

وفيما يخص تقنين المياه وانقطاعها في النهار بمدينة بانياس، أكد مدير المياه أنه لا يوجد تقنين بالمدنية، وإنما يتم حقن الخزان بشكل يومي ويفتح عند المساء، مشيراً إلى سبب ضعف وصول المياه الى الطوابق العالية والمستمر في المدنية حتى الآن، هو انخفاض الضغط في الشبكة، لافتاً إلى وجود 3 آبار بغزارة 500 م 3 تقريباً متوقفة عن العمل.

مبيناً أنه تم منذ يومين رفع غاطسة بئرين الأول بغزارة 300 م3 والثاني 100 م3 بتنسيق من قبل مديرية الصيانة لصيانة المحركات ما سيؤدي إلى تحسين وضع المياه بالمدنية بعد إعادة وضع أبار بانياس بالخدمة بالإضافة لتحسن وضع نبع السن الذي سيؤدي إلى تحسن تدفق المياه وتأمين تغذية مستمرة للمواطنين.

مشاريع قيد الدراسة

وعن خطة المؤسسة لتحسين الواقع المائي في المحافظة، أكد الحمود أن لدى المؤسسة العديد من المشاريع التي تؤمن مصادر مائية وهي قيد الدراسة، وتتضمن حفر آبار جديدة وتجهيز آبار محفورة سابقاً، كما تعمل الشركة على تغيير شبكة الخطوط القديمة واستبدالها بجديدة وتوسيعها، إضافة إلى الخطة التي وضعتها وزارة الطاقة لاستبدال عدادات المياه الحالية بعدادت ذكية تخفف من هدر المياه.

وعن الصعوبات والتحديات التي واجهت عمل المؤسسة قبل بدء موسم الأمطار تمثلت –حسب الحمود- بالجفاف الذي أثر سلباً على عمل المؤسسة، بالإضافة إلى حدوث مجموعة من الأعطال نتيجة تهالك بعض المعدات وانتهاء عمرها الزمني.

جرد وتقييم لوضع محطة تحويل غرانيج بدير الزور بعد تحريرها

الحرية – محمد الطراد

أجرى مدير مركز كهرباء البوكمال المهندس وليد الحسين، جولة ميدانية إلى محطة تحويل بلدة غرانيج في ريف منطقة الجزيرة الشرقي بديرالزور، والتي تحررت من سيطرة تنظيم "قسد"، قبل أيام.

الجولة جاءت للاطلاع المباشر على جاهزية المحطة، وفق تصريح الحسين لـ"الحرّية" وتقييم أدائها الفني لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية وضمان توفير خدمة كهربائية مستقرة ومتواصلة للمواطنين في المنطقة، ووضع خطط عملية لمعالجة أي نقاط ضعف وتلبية المتطلبات الفنية بما ينعكس إيجاباً على استمرارية التيار الكهربائي وجودته.

مشيراً إلى إجراء جرد دقيق للمواد والمعدات الموجودة في المحطة، خلال الجولة، ومراجعة خطط الصيانة الوقائية إلى جانب تحديد الاحتياجات الفنية والتطويرية اللازمة لتحسين أداء المحطة ورفع كفاءتها.

وأكد المهندس الحسين أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه محطة غرانيج في شبكة التغذية الكهربائية مشدداً على ضرورة العمل الدؤوب لضمان تشغيلها بأعلى مستويات الجاهزية والموثوقية.

من الذهب إلى الفضة..

هـل تغير أزمـات الاقتصاد طقوس الـزواج في سوريا؟

الحرية- دينا عبد

تحول الارتفاع القياسي لأسعار الذهب إلى كابوس يلاحق أحلام الشباب السوريين بالزواج، حيث يعد شراء عدة غرامات من الذهب جزءاً أصيلاً من طقوس الزواج .

لكن في الأونة الأخيرة بات هذا العرف يـواجـه تحديات غير مسبوقة مـع تلك الارتفاعات المتتالية.

صلاح شاب (موظف) في العقد الثالث من العمر مقبل على الـزواج، أشار إلى أن الارتفاع في أسعار الذهب جعله يعيش حالة من القلق، فهو يخشى من رفض أهل خطيبته تأجيل الزفاف المحدد في عيد الفطر المبارك. ولفت صلاح إلى أن الاتفاق على شراء الذهب تم في الصيف الماضي، ولكن ثمنه اليوم أصبح فوق قدرته وقدرة أهله (حسب ما ذكر)، قائلاً: أنا موظف راتبي مليون ومئتا ألف ليرة، وخوفي اليوم أن يظنوا أنني غير جاد في الزواج.

حلم مؤجل

منهل هو الآخر كان حلمه أن يهدي خطيبته عقداً من الذهب ليلة زفافه، يقول: عندما زرت محل الصياغة وجدت أن حلمي بات وزنه ثقيلاً لا يقوى عليه جيبي ولا جيوب أمثالي من الشباب.

استبدال

عبد الرحيم (موظف) اضطر بالاتفاق مع أهل عروسه قبل الزفاف إلى استبدال المصاغ الذهبي بقطع الفضة، وذلك لأنه لا يملك المال لفرش منزله، وبالتالي في حال انتظر هذا الراتب فلم يتمكن على فرش منزله أبداً.. وهنا يشير والد عبد الرحيم إلى أن قصة ابنه ليست استثناء، بل هي جزء من تحول مجتمعي آخـذ في التشكيل بالمجتمع السوري في ظل تفاقم الأزمة الاقـتـصـاديـة وتـدهـور الـقـدرة الشرائية والارتفاع غير المسبوق في أسعار الذهب.

الإقبال ضعيف

بدوره أبو ممدوح صاحب محل صياغة بين خلال حديثه لـ"الحرية" أن الإقبال ضعيف جـداً، حيث يدخل الشاب ويصاب بالدهشة لأنه بـ10 ملايين لا يـسـتـطـيـع شـــراء سـوى محبسين فقط. ولفت إلـى أن معظم الزبائن يأتون للسؤال ثم يغادرون بصمت، حتى مـن يقرر الـشـراء يطلب أقـل وزن ممكن أو قطعة واحدة مرافقة للمحبس.

فضة

سحر اتفقت مع خطيبها على شراء محابس فضة، وذلك لأن وضعه لا يسمح له بشراء الذهب فبحسب قولها: كلانا موظفان وأنا لم أعد صغيرة في السن تجاوزت تسعة وثلاثين عاماً، وإذا انتظرت شراء الذهب سيضيع ما تبقى لي من أيام الشباب في الانتظار.

القبول والنية

خبير التنمية البشرية محمد حميد يرى أن الذهب ليس شرطاً لصحة الخطبة، الأصل هو القبول والنية الحسنة، والعادات ليست ثابتة بل تتشكل وفـق الظروف، والشباب اليوم يفضل تأسيس بيت بسيط على شـراء الذهب الـذي سيستهلك مع الأيام.

تحول جذري

الـبـاحـثـة الاجـتـمـاعـيـة غـــدران نجم بينت في حديثها لـ"الحرية" أن الأزمات المتلاحقة والارتـفـاع الجنوني لأسعار الذهب الـذي بات يُقاس بملايين الليرات للغرام الواحد أحدثت زلزالاً في منظومة القيم الاجتماعية.

مردفةً: سابقاً كان الذهب يمثل صمام الأمان والمقياس المادي لتقدير العروس، كان ذهب المهر والسوار طقوساً مقدسة لا تكتمل الفرحة بدونها.

أما حالياً فبتنا نشهد تحولاً جذرياً من الـزواج الاستعراضي إلى الـزواج الوظيفي والأولـويـة الـيـوم هـي لـتـأمـيـن الـبـقـاء فمنظومة طاقة شمسية أو تأمين إيجار منزل لسنة أصبح لدى الكثير من العائلات والـشـبـاب أهـم وأبـقـى مـن طـوق ذهب يُخزن، لقد انتقلنا من ثقافة الوجاهة إلى ثقافة الاستمرار .

وبالطبع هناك تأثيرات اجتماعية لحقت بالشباب الـسـوري نتيجة هـذه الضغوط تمثلت بعيشهم حـالـة مـن الاغـتـراب الاجتماعي نتيجة الفجوة بين الدخل والمتطلبات، ويمكن تلخيص الآثار في نقاط كأزمة الثقة التي جعلت الشاب يشعر بالعجز عن بناء مستقبل أسري رغم عمله لسنوات، ما يؤدي لفقدان الثقة بالنفس وبالمنظومة الاجتماعية، بل بات تأخر سن الـزواج واضحاً حيث تحول هذا المشروع من حلم إلى عبء يؤجل لسنوات، ما أفرز علاقات طويلة غير مستقرة تنتهي غالباً بفسخ الخطوبة نتيجة الضغط المادي، وبدأ يلوح في الأفق خيار الهجرة، فالسفر هو السبيل الوحيد لتأمين المهر والذهب مـا يـفّـرغ المجتمع مـن طاقاته الشابة ويشتت الروابط الأسرية.

كلام الناس

إضافة لبروز ظاهرة استبدال الذهب بالفضة الـتـي تـواجـه رفـضـاً مـن بعض الأهالي، فهذه النقطة هي محور الصراع بين القيمة المعنوية والاستثمار المادي حيث يرى الأهل أن شراء الفضة أو الذهب الـبـرازيـلـي مـرفـوض خـوفـاً مـن الانتقاد الاجتماعي (كلام الناس)، ولأنهم يعتبرون الذهب خزينة للزمن يحمي ابنتهم في الملمات.

وميدانياً بدأنا نلحظ حلولاً تجميلية مثل استعارة الصيغة من الأقارب لإتمام مراسم الحفل وحفظ ماء الوجه أمام الحاضرين، بينما في الحقيقة تكون الميزانية قد وُجهت لتأسيس المنزل.

تساؤلات مشروعة

وترى نجم كباحثة اجتماعية، أنه عندما يـطـرح مـوضـوع الـبـدائـل أنـهـا ممارسات بدأت تفرض نفسها فعلياً، ونحن بحاجة لمأسستها اجتماعياً فقط فلماذا لا يتم تحويل قيمة المهر من ذهب جامد إلى أدوات إنتاجية أو تجهيزات منزلية (طاقة شمسية، أثاث أساسي) تُسجل في عقد الـزواج كحق للزوجة؟ أو.. لـمـاذا لا يتم الاكتفاء بخاتم بسيط وتأجيل شراء البقية كـمشروع مستقبلي للزوجين عند تحسن الأحوال؟

ثـم أيـن مـسـاهـمـة أســرة كـل من العروسين في التأسيس؟

فبدلاً من تحميل الشاب وحده العبء من الممكن إلغاء فكرة المنزل المتكامل من اليوم الأول لصالح التجهيز التدريجي وتقليص المظاهر والاستغناء عن حفلات القاعات المكلفة والاكتفاء بعشاء عائلي بسيط، مـع توجيه تلك المبالغ لتأمين سكن أو مشروع صغير.

هذه الأزمة رغم قسوتها، منحتنا فرصة ذهبية لـعقلنة الطقوس، حيث يجب أن يترسخ مفهوم أن الزواج هو استثمار في الإنسان لا في المعدن وأن النجاح الحقيقي للمؤسسة الزوجية يعتمد على التوافق الفكري والرفقة. عندما يتحول الأهل من مجرد مراقبين ماليين إلـى مستشارين تربويين، سنبني أسراً أكثر مرونة واستدامة، قادرة على مواجهة أزمات المعيشة بالحب والتفاهم لا بالشكليات الزائلة.

الصحافـة الورقيـة..

شريك الرقمي الأبدي في بناء الثقة والابتكار

الحرية – حسين الإبراهيم

ماذا لو كانت الصحافة الورقية مفتاحاً لمستقبل الإعلام الرقمي، لا عدوّاً له؟

لماذا تظل الصحافة الورقية شريكاً استراتيجياً للدول في عصر الذكاء الاصطناعي والأخبار الفورية؟

ما هي أسرار التعايش الناجح بين الورقي والرقمي، بعيداً عن الصراع المحتوم؟

في لحظةٍ يغلب فيها صخب الإشعارات الرقمية على حياتنا اليومية، يمسك قارئٌ بصحيفة ورقية مطوية بعناية، يقلب صفحاتها ببطءٍ يمنح كل سطر حقه من التأمل والتركيز العميق. هذا المشهد ليس مجرد وداعٍ عاطفي للماضي، بل دليل حي على حيوية الصحافة الورقية كشريك أساسي ومكمل لعالم الإعلام الرقمي السريع الانتشار.

تخيل قارئاً في مقهى حلبي تقليدي أو مكتبة أوروبية حديثة، يغوص في تحليل مطول يتجاوز سطور الخبر الفوري، محتفلاً بتلك اللمسة الحسية للورق الذي يحمل رائحة الحبر والتاريخ، مقابل ضجيج الشاشات اللامتناهي الذي يغرقنا في بحر من المعلومات السطحية. هذا التناقض ليس مصادفة، بل يعكس جوهر الورقية: مصداقيتها الثابتة التي تبني الثقة المجتمعية، بعيداً عن خوارزميات الانتشار السريع والتضليل الرقمي الذي يهدد عصرنا. في هذا المقال، أحاول التأكيد على أن الصحافة الورقية ليست مجرد تراث إعلامي عتيق، بل عنصر حاسم في بناء النفوذ الإعلامي والثقة العامة، مع استراتيجيات اندماج مستقبلية تحول المنافسة إلى تعاون يعزز الابتكار الإعلامي ويخدم الجمهور المتنوع.

أهمية الصحافة الورقية: عمق وثقة في زمن السرعة

تكمن أهمية الصحافة الورقية في قدرتها على تشكيل الرأي العام وبناء النفوذ الدولي، كما رأينا في دور صحف النخبة مثل "نيويورك تايمز" في تحديد الأجندة العالمية. فهي توفر تحليلاً عميقاً يتجاوز الخبر الفوري، ما يجعلها مصدراً موثوقاً لصناع القرارات والدبلوماسيين. في الدول، تعزز الورقية المكانة الدولية من خلال افتتاحياتها التي تُعاد صياغتها كبيانات رسمية، كما حدث خلال أزمات مثل جائحة كورونا حيث اعتمدت وسائل إعلام عالمية على تغطيتها المحلية لفهم السياقات الثقافية.

ومن مبررات استمرارها، الوصول إلى فئات مجتمعية غير مترابطة رقمياً، مثل كبار السن أو المناطق الريفية ذات الإنترنت المحدود. كما أن قراءتها المتأنية تعزز الوعي السياسي والتغيير المجتمعي، محافظةً على استقلاليتها ضد ضغوط الخوارزميات.

علاقة الورقي بالرقمي: تعايش لا تنافس

لم يعد النقاش بين الصحافة الورقية والرقمية صراعاً على البقاء، بل أصبح بحثاً عن التكامل والتعايش. فالصحافة الرقمية تمتاز بسرعة الوصول إلى الجمهور وانتشارها العالمي الفوري، إذ يمكن لخبر واحد أن يصل إلى ملايين القراء خلال دقائق عبر المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. هذه السرعة تمنحها قوة في التأثير اللحظي، لكنها في الوقت نفسه تجعلها عرضة لمخاطر التضليل أو فقدان العمق.

على الجانب الآخر، تظل الصحافة الورقية رمزاً للمصداقية والرصانة، فهي تمنح القارئ مساحة للتأمل بعيداً عن الضجيج الرقمي، وتُقرأ غالباً في سياقات أكثر هدوءاً وتركيزاً. الورقي لا يلهث وراء اللحظة، بل يقدّم تحليلاً معمقاً وسرديات متماسكة، وهو ما يمنحها قيمة استراتيجية في بناء الثقة المجتمعية.

النموذج الهجين، كما في تجربة "نيويورك تايمز"، يبرهن أن الجمع بين الورقي والرقمي ليس فقط ممكناً، بل ضروري. فالإصدار الورقي اليومي يرسخ صورة المؤسسة كمرجع موثوق، بينما الموقع التفاعلي يتيح التوسع في التغطية اللحظية والتفاعل المباشر مع الجمهور. هذا التكامل يحول الورقي إلى قاعدة مصداقية تدعم الرقمي، ويجعل من الصحافة منظومة متكاملة قادرة على مواجهة تحديات عصر المعلومات المضللة.

الصحافة الهجينة ليست مجرد حل وسط، بل استراتيجية مستقبلية تعيد تعريف دور الإعلام، حيث يصبح الورقي حارساً للثقة والرقمي أداة للانتشار والتأثير، ليشكلا معاً قوة قادرة على حماية المجتمع من التضليل وصياغة خطاب إعلامي أكثر عدلاً وشفافية.

هذا التكامل يحول الورقية إلى قاعدة مصداقية تدعم الرقمي، ما يعزز الثقة المجتمعية في عصر المعلومات المضللة.

منهجية الاندماج المستقبلي: استراتيجيات عملية

يبدأ الاندماج برموز QR المطبوعة في الصفحات، تربط القارئ بفيديوهات أو بيانات حية، كما فعلت صحف أوروبية ما زاد التفاعل بنسبة ٣٠%. ثانياً، إعادة نشر المحتوى: تقرير ورقي يُحدث رقمياً بتعليقات وإنفوجرافيكس، مع روابط متبادلة. ثالثاً، منصات مشتركة مثل تطبيقات تجمع الإصدار الرقمي للصحيفة مع النسخة الحية، مدعومة باشتراكات هجينة.

في المستقبل، يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً حاسماً في تخصيص المحتوى: تحليل بيانات القراء لإرسال إشعارات رقمية تستند إلى مقالات ورقية، أو إنشاء بودكاست من تحليلات مطبوعة. هذه الاستراتيجيات تحول الإعلام إلى نظام متكامل يجمع سرعة الرقمي بعمق الورقي، مع التركيز على أسواق محددة لتقليل التكاليف.

أين تكمن قوة الاندماج المستقبلي الذي يحول المنافسة إلى ابتكار إعلامي مستدام؟

نحو إعلام مستدام يبني الثقة

لا تزال الصحافة الورقية ـ التي يظن البعض أنها فقدت بريقها في عصر المنصات الرقمية ـ تحمل قيمة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها. فهي ليست مجرد وسيلة تقليدية لنقل الأخبار، بل ركيزة أساسية في بناء الثقة المجتمعية، إذ تمنح القارئ إحساساً بالجدية والموثوقية، وتوفر مساحة للتأمل بعيداً عن سرعة الاستهلاك الرقمي. وفي المقابل، يتيح الإعلام الرقمي إمكانيات هائلة في الانتشار الفوري، والتفاعل المباشر، والوصول إلى جمهور واسع ومتعدد الاهتمامات. الجمع بين هذين البعدين – الورقي والرقمي – لا يعني التمسك بالماضي أو الانغماس في الحاضر، بل هو صياغة منهجية هجينة قادرة على تحويل التحديات إلى فرص ابتكار.

لقد أثبتت تجارب عالمية أن المؤسسات التي تبنت هذا النموذج المزدوج استطاعت أن تعزز حضورها، وتوسع قاعدة قرائها، وتبني جسوراً من الثقة مع المجتمع.

أيها الصحفي، بين يديك اليوم أداة ليست فقط لنقل الأخبار، بل لصياغة مستقبل إعلامي أكثر عدلاً وشفافية. أنت صانع الثقة، ومهندس السرديات التي تعيد للمجتمع قدرته على الحوار والتفكير النقدي. إن تبني هذه المنهجية الهجينة هو دعوة إلى أن تكون الصحافة قوة فاعلة في إعادة بناء العقد الاجتماعي، وتأكيد أن الإعلام ليس مجرد ناقل للمعلومة، بل شريك في صناعة مستقبل أكثر إنصافاً واستدامة.

«وقت مستقطع» حين يتحوّل المسرح إلى محكمة أخلاقية مفتوحة

الحرية –ميسون شباني

يعود العرض المسرحي السوري "وقت مستقطع" إلى خشبة المسرح بعد سنوات من الغياب، حاملاً معه أسئلته القلقة وجرأته الفكرية، في تجربة مسرحية تسعى إلى تعرية الواقع الإنساني والأخلاقي من خلال نص سوداوي ، كتبه جوان جان وأخرجه سهيل عقلة، ليؤكد من جديد أن المسرح لا يزال قادراً على مساءلة المجتمع وكشف تناقضاته العميقة.

العمل الذي قُدّم لأول مرة عام 2017 لفترة قصيرة، قبل أن يتوقف بسبب حساسية موضوعه وطبيعته النقدية، يعود اليوم برؤية إخراجية جديدة، أكثر نضجاً وجرأة، معتمداً على مقاربات بصرية وأدائية مبتكرة، دون أن يفقد روحه الفكرية أو حدّته النقدية.

على خلاف البناء الدرامي التقليدي القائم على ثنائية الخير والشر، يطرح "وقت مستقطع" صراعاً غير معتاد، كما يوضح المخرج سهيل عقلة، حيث تتواجه شخصيات تمثّل الشر في صورته المطلقة. شخصيات لا تبحث عن تبرير أخلاقي بقدر ما تكشف، بلا مواربة، عن انحلالها الداخلي وتفسخها القيمي.

| تفاصيل أكثر على الموقع

رسائل دافوس .. ماذا يعني الاهتمام الخفي؟

يسرى المصري

ثمة رسائل يتم التقاطها من هنا وهناك مع ابتسامات أنيقة ..إنها رسائل مُشفّرة بلغة المصالح، تصل عبر وسطاء وورق تقارير ماذا ينتظر سوريا في المستقبل وفق رؤية دافوس؟

تعـود سـوريـا لتطل مـن بين الـسـطـور غير المكتوبة في جدول أعمال دافوس. إنه حضورٌ من نوع خاص، حضور "الكواليس" و"الممرات الجانبية" و"جلسات العشاء المُغلَقة"، حيث تُناقش الأزمات المستعصية بمنطق الأرقام والمصالح، بعيداً عن أضواء الكاميرات وخطب المنصات الرسمية.

الاهتمام هنا هو اهتمامٌ بالمخاطر وبالفرص الضائعة التي قد تُستعاد إنه اعتراف ضمني بأن سوريا، لا تـزال "مشروعاً" له وزنـه الجيوسياسي والاقتصادي. فالمجتمعون في دافوس لا يهتمون بمأساة إنسانية فحسب، بل يدركون أن استقرار منطقة بأكملها – من منابع النفط إلى طرق التجارة إلى ملف الهجرة – لا يزال معلقاً بمصير هذه البقعة من الأرض..

يُختزل الملف السوري إلى معادلات عملية قاسية في أحيان، وواقعية في أحيان أخرى .. في تلك الزوايا المغلقة، البداية من معادلة التكامل فسوريا ليست جـزيـرةً منعزلة. الحديث يـدور حـول كيفية إعـادة ربطها بشبكات الطاقة والغاز والنقل والاتصالات الإقليمية، وهو ما يتجاوز بكثير فكرة إعادة بناء المنازل والجسور. ومن ثم معادلة الاستثمار.. لا مجاملات .. لا أموال دون ضمانات، ولا ضمانات دون استقرار سياسي وقانوني ملموس. الرسالة واضـحـة..إعـادة الإعمار مشروع استثماري ضخم، وليس عملاً خيرياً.

العيون ترصد ما يحدث في سوريا .. من خلال هذا الحوار الخفي يرسم دافوس مسارين محتملين الأول هو استمرار الوضع الراهن، في هذا السيناريو يقتصر الدعم على الحد الأدنـى من المساعدات الإنسانية، بينما تُجمَّد أي خطط تنموية كبرى.

المسار الثاني وهو ما يتم مناقشته بأمل حذر، وفيه تصبح سوريا سوقاً ناشئاً وطريقاً للعبور. هـذا المسار مشروط بـ "صفقة كبرى" سياسية وأمنية، توفر الأرضية للبدء بمشاريع إعـادة إعمار انتقائية، تبدأ ربما بالموانئ والطاقة والبنى التحتية الإستراتيجية التي تخدم التكامل الإقليمي.

والسؤال الذي يحتاج الى فضاء ما هي الشراكة المطلوبة ..؟ العالم لا ينتظر، ولكنه قد يشارك.. لا يتوقع المجتمع الدولي أن تعيد سوريا إعمار نفسها وحدها، ولكنه ينتظر إشارات جدية للإصلاح والانفتاح لبدء الحوار. وهذا يعني الانطلاق من نظرة واقعية ..."لن يُبنى كل شيء مرة واحدة". الخطط الكبرى قد تُرسم على الـورق، ولكن الطريق يبدأ بخطوات عملية صغيرة كتحسين مناخ الأعمال، تشريعات الاستثمار، مكافحة الفساد، إعادة الثقة بالنظام المصرفي والقضائي.

ما نقرأه بين السطور .. دافـوس لا يعد سوريا بجنة معمارية أو بفردوس اقتصادي. إنه يقدم مرآة قاسية وواضحة .. العالم جاهز للتجاوب مع أي تحول جدي داخلي، لكنه لم يعد مستعداً لتحمل المخاطر وحدها.. المستقبل الذي يتحدثون عنه في الكواليس ليس هبة، بل هو نتيجة محسوبة لخيارات ستُتخذ، أو لن تُتخذ.. إنّ هذا الاهتمام النخبويّ يُشير إلى حقيقة عميقة فسوريا، بحسابات القوة والمال، تعود بقوة إلى الخريطة لتبقى قطعةً أساسيّة في لغز استقرار الشرق الأوسط، وممراً محتملاً للطاقة والـتـجـارة، ومفتاحاً لمعضلة الهجرة. لـذا، فـإنّ الحديث عن مستقبلها هو في الجوهر حديث عن هندسة المنطقة القادمة.

والاقتناع بأنّ مفتاح دافـوس – وجميع أبواب العالم – مصنوعٌ في الداخل أولاً وأخيراً.

لوحة جميلة شكلها سد بلوران بعد أمطار الخير

باسم ياخور وأيمن رضا.. شـراكة صنعت ذاكرة الكوميديا تعود من بوابـة «ما اختلفنا»

الحرية – ميسون شباني

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، شكّلت الشراكة الفنية بين باسم ياخور وأيمن رضا واحدة من أبرز الثنائيات في تاريخ الكوميديا السورية، بعدما جمعتهما أعمال رسّخت حضورهما الجماهيري، مثل: عيلة 6 نجوم، عيلة 7 نجوم.. وصـولاً إلـى التجربة الأهـم في "بقعة ضوء"، التي مثّلت منعطفاً مهماً في مسار الكوميديا التلفزيونية القائمة على السخرية والنقد الاجتماعي.

قـوة هـذه الثنائية لـم تكن فـي الـتـكـرار أو التناغم السطحي، بل في التناقض الخلّاق بين الشخصيتين، سواء من حيث الشكل أو الأداء أو طبيعة الكاركتر، ما أتاح لهما تقديم كوميديا تعتمد على المفارقة وتبتعد عن التهريج. ورغم الخلافات الفنية التي أدت لاحقاً إلى افتراق المسارين، بقي اسم الثنائي حاضراً في الذاكرة الجماعية بوصفه علامة فارقة في تاريخ الكوميديا السورية الحديثة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الفنانة التشكيلية دارين الشلق

«الخشب» مادة نبيلة أقاسمها رمـق الحياة

| تفاصيل أكثر على الموقع

حين تسقط الجمرة الأولى..

الشـتاء يبـدأ بالرحيـل

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصـدر عن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسـرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد